دراسة تحليلية مشتركة بين المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي

03 سبتمبر/ايلول 2020

استمرارا من المنظمة العربية للسياحة والإتحاد العربي للنقل الجوي بتحليل وتحديث تأثيرات وباء كورونا على قطاعي السياحة والسفر وايضاح الصورة الدقيقة لها على الوضع الاقتصادي بالاجمال، ندرج فيما يلي التقرير الخامس والذي يتناول المحاور الرئيسية التالية:

1- تأثير انتشار وباء كورونا على الإقتصاد والسياحة والسفر
2- المبادئ الاساسية لإعادة إطلاق السياحة والسفر واستعادة ثقة المسافرين والسائحين.
3- دور التكنولوجيا في إعادة إطلاق السياحة والسفر.

د. بندر بن فهيد ال فهيد
رئيس المنظمة العربية للسياحة

عبد الوهاب تفاحة
الأمين العام الاتحاد العربي للنقل الجوي

المحتويات

تأثير انتشار فيروس كورونا على الإقتصاد والسياحة والسفر

- تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد والوقت المتوقع للتعافي (عالمياً و إقليمياً)
- التأثيرعلى حركة المسافرين وسيناريوهات التعافي المحتملة (عالميًا وإقليمياً)
- التأثيرعلى عمليات المطارات (عالميًا وحسب المنطقة)
- وضع الأسطول الجوي (عالميًا وإقليمياً)
- التأثيرعلى السياحة وسيناريوهات التعافي المحتملة (عالميًا وإقليمياً)
- التأثيرعلى مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج الإجمالي حسب المنطقة
- الخسائر في الوظائف في السياحة والسفر حسب المنطقة ونسبتها للخسائر الاجمالية
- الدعم المالي الذي أقرته الحكومات لشركات الطيران والخسائر المتوقعة في إيراداتها في العام 2020

السياحة والسفر آمنان

- توصيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة العربية للسياحة
- النقل الجوي لا يتسبب بتفشي الفيروس
- الوضع الحالي من حيث استعادة ثقة المسافروالسائح
- معايير إعادة إطلاق السياحة والسفر واستعادة ثقة المسافرين والسائحين

دور التكنولوجيا في إعادة إطلاق السياحة والسفر

- دور التكنولوجيا في استكمال بعض العمليات المتعلقة بالسفر والمنشآت السياحية
- إعتماد تقنيات عدم اللمس في النقل الجوي والمنشآت السياحية

الخلاصة والحلول اللازمة

تأثير انتشار وباء كورونا على الإقتصاد والسياحة والسفر

تقديرات تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

من المتوقّع أن يسجّل الاقتصاد العالمي انكماشاً بنسبة 4.9 بالمئة في العام 2020 مقارنةً بالعام 2019

أصدر صندوق النقد الدولي في كانون الثاني (يناير) 2020 توقعاته الأولية للاقتصاد العالمي للعام 2020، متوقعاً نتائج أفضل مقارنةً بالعام 2019، مدعومًا بتراجع حدّة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتراجع المخاوف من عدم إبرام اتفاق حول خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

ولكن، مع أزمة تفشي فيروس كورونا شهد العالم بداية أسوأ ركود اقتصادي منذ "الكساد الكبير" لعام 1929. خلال الربع الأول من عام 2020، اتخذت عدة دول إجراءات إغلاق صارمة، مما تسبب بتراجع كبير في النشاط الاقتصادي. وفقًا لذلك، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة التوقعات في أبريل، حيث توقع أن يسّجل الاقتصاد العالمي انكماشاً بنسبة 3.0 بالمئة في العام 2020 مقارنةً بالعام 2019.

تشير البيانات التي صدرت منذ أبريل إلى زيادة التأثير السلبي للجائحة على الاقتصاد، لا سيما في قطاعي الاستهلاك والخدمات بسبب حالات الإغلاق، وخسائر الدخل، وضعف ثقة المستهلك. علاوة على ذلك، أدى الارتفاع الحاد في الإصابات، خاصة في القارة الأميركية، إلى قيام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته في 24 يونيو، حيث توقع حينها أن ينكمش الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 4.9 بالمئة في عام 2020 مقارنةً بالعام 2019. ومن المتوقع أن يخسر الاقتصاد العالمي 12.5 تريليون دولار أميركي في الناتج الإجمالي لعامي 2020 و2021 كان من الممكن تحقيقها، بناءً على توقعات يناير. وكان يُحتمل أن تكون التقديرات أسوأ لولا التدابير الوقائية المالية والاقتصادية التي اتخذتها العديد من البلدان منذ بداية الأزمة.

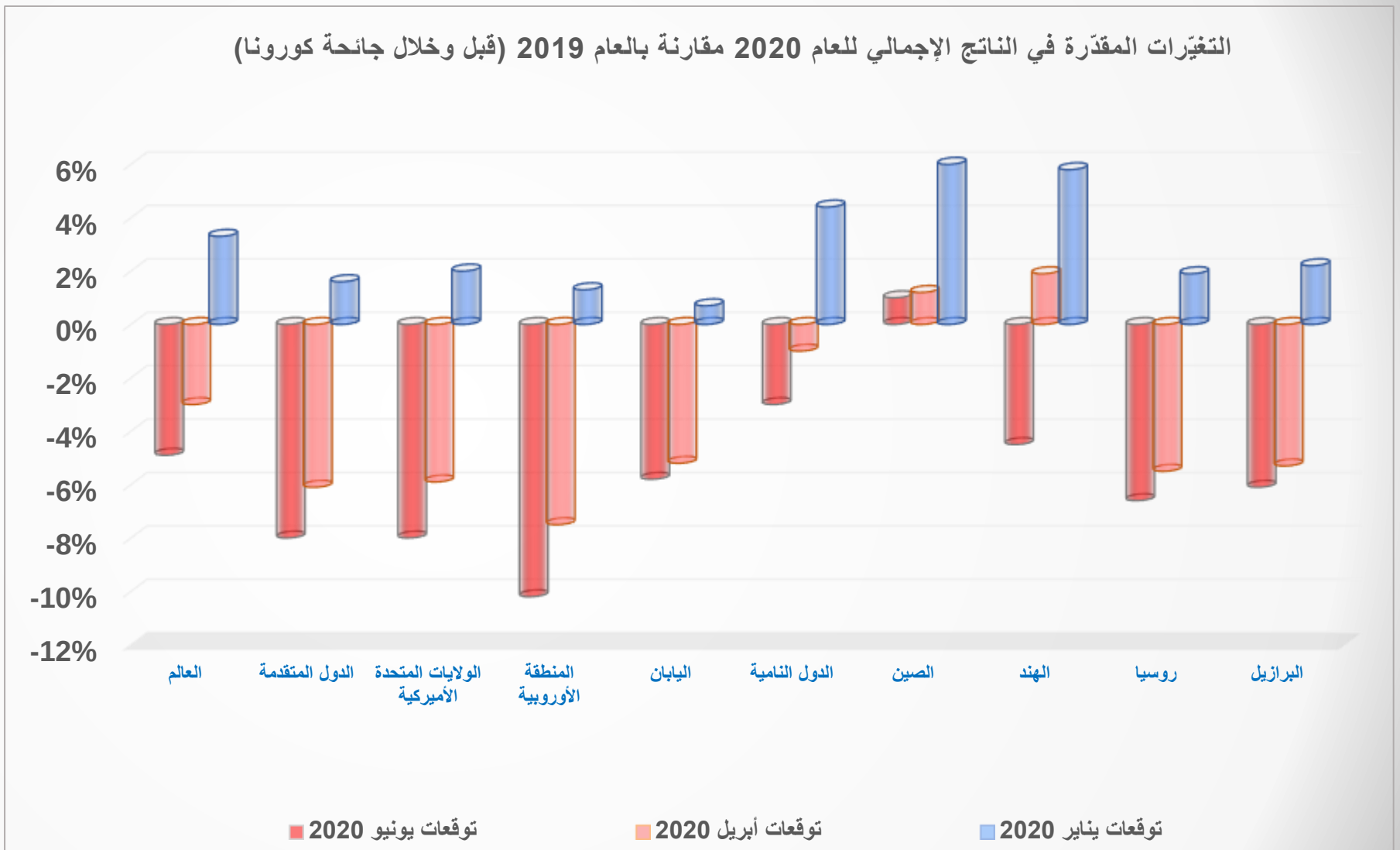

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

تقديرات فترة تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة فيروس كورونا

يتوقع ان يتعافى الاقتصاد العالمي في العام 2021 بناءً على سيناريو التعافي السريع؛ بينما من المتوقع أن يحصل التعافي في العام 2023 بناءً على سيناريو التعافي البطيء

تُمثّل البيانات نسب التغيّر مقارنةً بالعام 2019 (السنة التي سبقت الأزمة)*

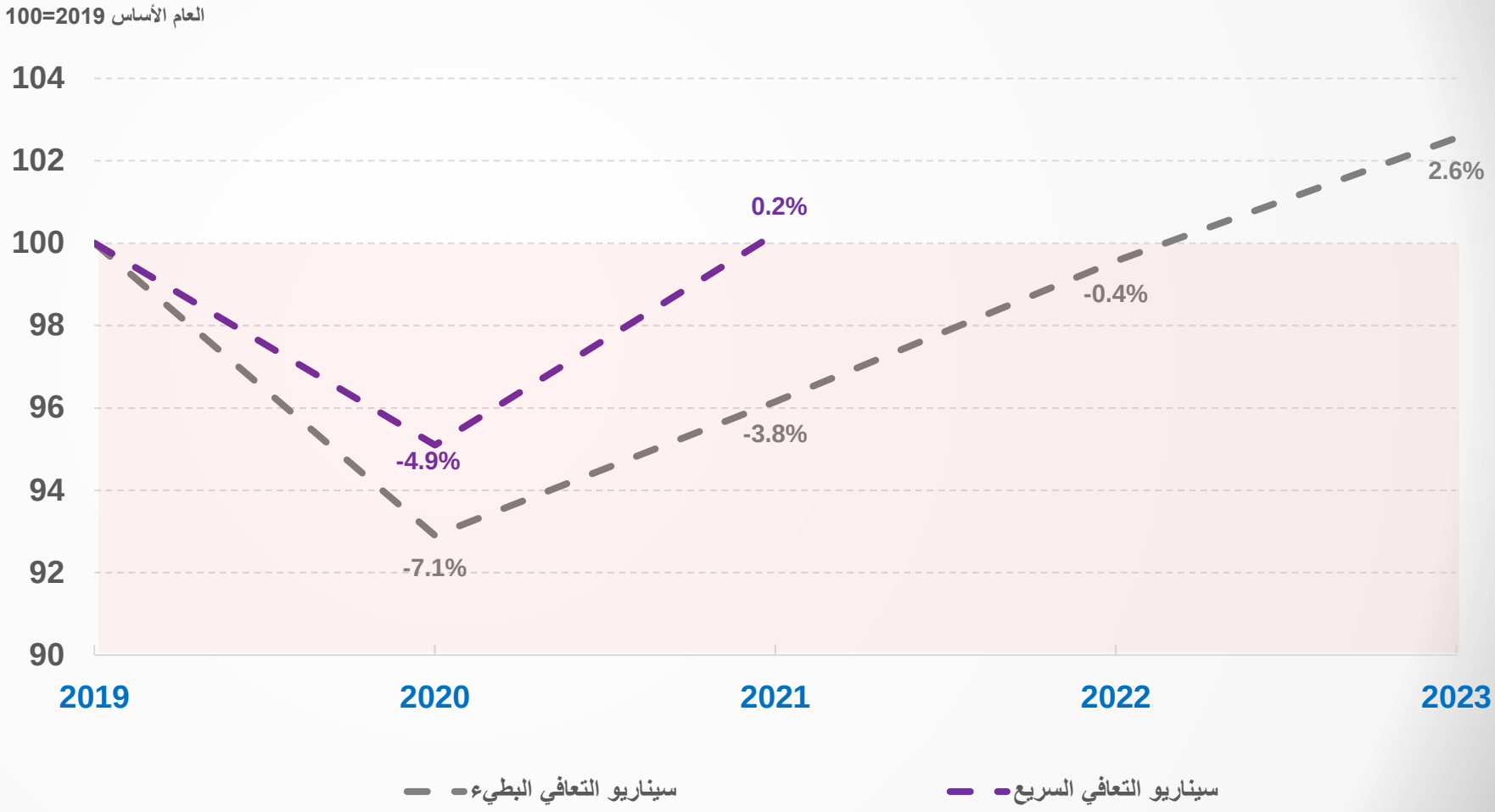

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

* مقاس بالناتج الإجمالي (GDP)، تمثّل الخطوط المنقطة التقديرات

استناداً إلى البيانات الصادرة خلال النصف الأول من العام 2020، قمنا بتحديث سيناريوهات التعافي للاقتصاد العالمي.

على الرغم من التراجع غير المتوقع في إنفاق المستهلكين وحركة الصناعة في النصف الأول من العام 2020، ما زلنا نتوقّع تعافي الاقتصاد العالمي ليعود إلى مستويات عام 2019 بحلول نهاية عام 2021، بناءً على سيناريو التعافي السريع (انظر الرسم البياني إلى اليمين).

يفترض سيناريو التعافي السريع ما يلي: استمرار الدعم المالي المقدم من الحكومات، توفر اللقاح وانخفاض معدل الإصابات، زيادة حركة الصناعة، تراجع حدّة التوترات التجارية، وتعافي أسعار السلع الاساسية (Commodities).

بينما يفترض سيناريو التعافي البطيء أن تقدم الحكومات دعمًا ماليًا محدودًا وأن ترتفع أعداد الإصابات على مستوى العالم مما سيجبر الحكومات على إعادة فرض إجراءات الإغلاق الأمر الذي يؤدي إلى فشل او إفلاس عدد أكبر من الشركات. بالإضافة إلى ذلك، يفترض هذا السيناريو تصاعد التوترات التجارية واستمرار أسعار السلع الاساسية على انخفاضها. بناءً على هذا السيناريو، من المتوقع أن يعود الاقتصاد إلى مستويات عام 2019 في عام 2023 (انظر الرسم البياني إلى اليمين).

تقديرات تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد في العالم العربي

من المتوقّع أن يسّجل الاقتصاد في العالم العربي انكماشاً بنسبة 5.7 بالمئة في العام 2020 مقارنةً بالعام 2019

التغيّرات المقدّرة في الناتج الإجمالي في بعض الدول العربية للعام 2020 مقارنة بالعام 2019 (قبل وخلال جائحة كورونا)

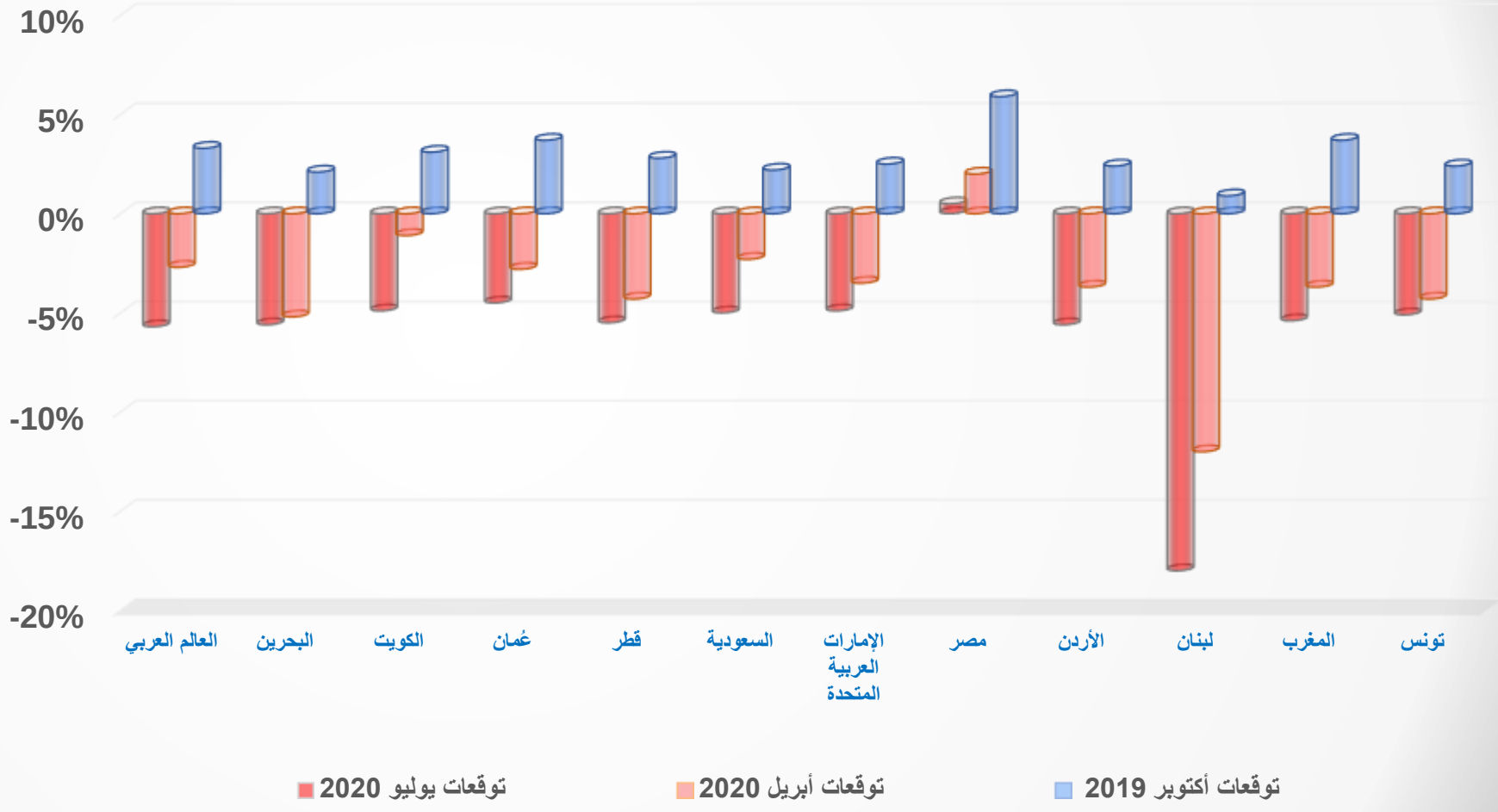

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

وفقًا لتوقعات أكتوبر 2019 الصادرة عن صندوق النقد الدولي، كان من المتوقع أن يحقق اقتصاد العالم العربي أداءً جيدًا في العام 2020، لينمو بنسبة 3.3 بالمئة مقارنة بالعام 2019 (بزيادة 1.4 نقطة مئوية مقارنة بالنموّ المسجّل في العام 2019) ودعم ارتفاع أسعار النفط مع نهاية عام 2019. هذه كانت التوقعات الايجابية. إنما، مع زيادة حالات فيروس كورونا في العام 2020 وفرض البلدان تدابير إغلاق تامة حصلت أضرار جسيمة على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية. وشهدت الاقتصادات المصدرة للنفط انخفاضًا ملحوظًا في عائدات النفط بسبب انخفاض الأسعار نتيجة لضعف الطلب العالمي. بناءً على المعطيات الجديدة، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته للمنطقة العربية في أبريل 2020، حيث توقع أن ينكمش الناتج الإجمالي بنسبة 2.7 بالمئة في 2020 مقارنةً بالعام 2019.

بدأت البلدان بتخفيف تدابير الإغلاق المحلي تدريجياً، وفي نفس الوقت استمرّت الزيادة في عدد الإصابات وواصلت أسعار النفط انخفاضها بسبب تراجع الطلب، كما واصل قطاعي السياحة والسفر التأثر سلباً نتيجة انتشار الوباء. دفعت هذه العوامل صندوق النقد الدولي إلى مراجعة توقعاته للعالم العربي في يوليو، حيث يتوقع أن ينكمش الناتج الإجمالي بنسبة 5.7 بالمئة في العام 2020 مقارنةً بالعام 2019 مما يؤدي إلى خسارة الاقتصاد العربي لحوالي 900 مليار دولار أميركي (بين عامي 2020 و 2022) كان من الممكن تحقيقها بناءً على توقعات أكتوبر. وكان من المحتمل أن تكون النتائج أسوأ لولا الدعم المالي الذي قدمته الحكومات في المنطقة.

تقديرات فترة تعافي الاقتصاد في العالم العربي من أزمة فيروس كورونا

يتوقع ان يتعافى الاقتصاد في العالم العربي في العام 2022 بناءً على سيناريو التعافي السريع؛ بينما من المتوقع أن يحصل التعافي في العام 2023 بناءً على سيناريو التعافي البطيء

بالنسبة للعالم العربي، وبناءً على سيناريو التعافي السريع الذي اعتمد في دراستنا السابقة، كان من المتوّقع أن يتعافى اقتصاد المنطقة في العام 2021 ليعود إلى مستويات عام 2019. ولكن فإن التأثير المزدوج لتفشي فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط تسبب بأضرار أشدّ وطأةً مما كان متوقعاً، فقد أدى إلى انكماش حركة التجارة وتراجع في عائدات النفط والسياحة والسفر.

والآن بناءً على سيناريو التعافي السريع، من المتوقع أن يتعافى الناتج الإجمالي للعالم العربي في عام 2022 ليعود إلى مستويات عام 2019 إذا افترضنا أن متوسط أسعار النفط سيبقى بين 45 و 50 دولار أميركي في عامي 2021 و 2022.

أما بناءً على سيناريو التعافي البطيء، فإن الناتج الإجمالي للعالم العربي لن يعود إلى مستويات عام 2019 قبل عام 2023، إذا افترضنا أن متوسط سعر النفط في عام 2020 سيبلغ حوالي 36 دولار أميركي (نظراً للانخفاض الحاد الذي شهدناه أوائل هذا العام) وسيحافظ على متوسط يبلغ حوالي 43 دولار أميركي خلال عامي 2021 و 2022. إن التوقعات في المنطقة العربية مرتبطة بشكلٍ كبير بالتغيرات في أسواق النفط العالمية حيث أن عائدات النفط شكلت حوالي 65 بالمئة من الناتج الإجمالي للعالم العربي في عام 2019.

تُمثّل البيانات نسب التغيّر مقارنةً بالعام 2019 (السنة التي سبقت الأزمة)*

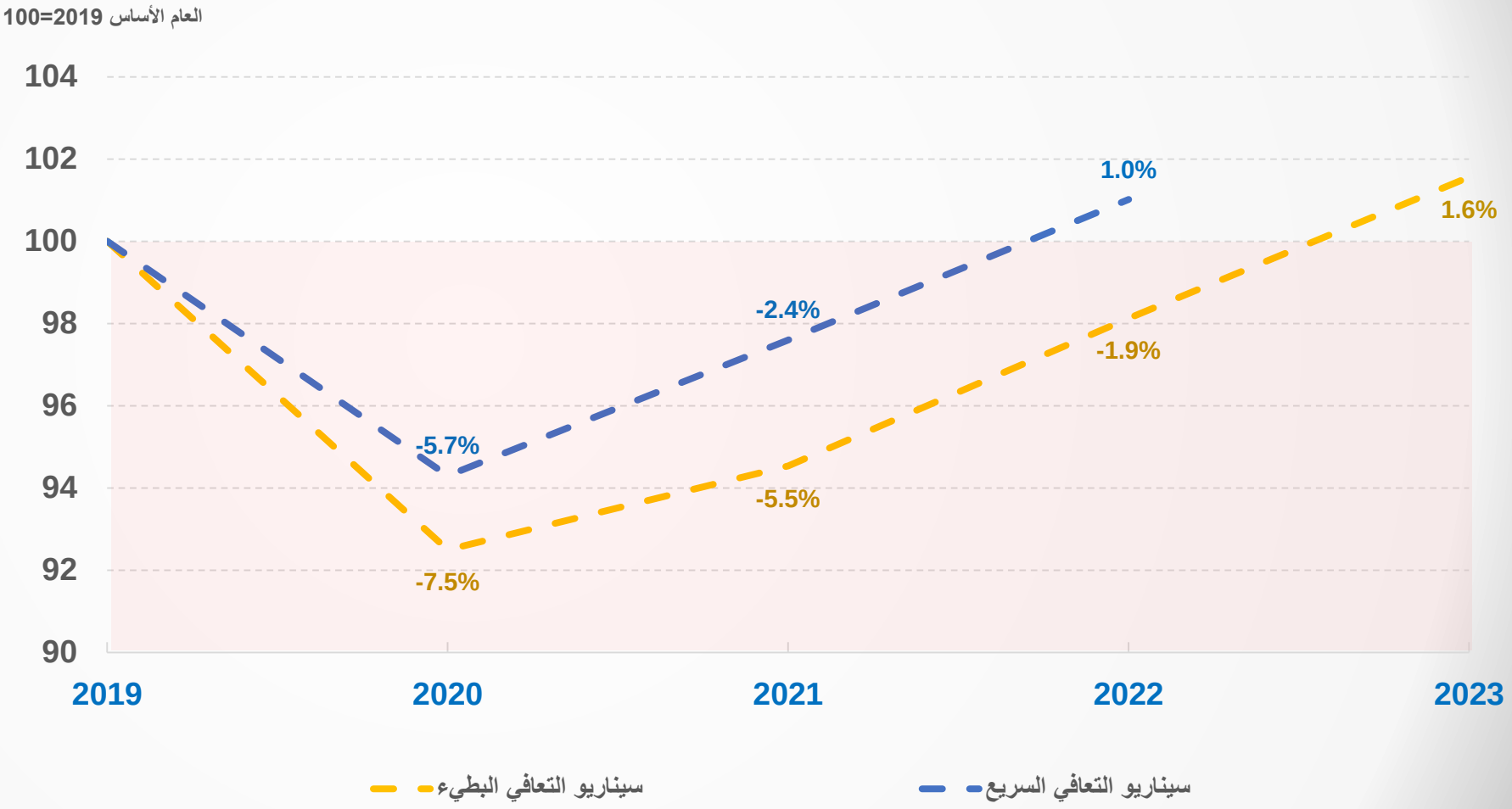

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

* مقاس بالناتج الإجمالي (GDP)، تمثّل الخطوط المنقطة التقديرات

التغيّر في حركة المسافرين في العالم في العام 2020 مقارنةً بالعام 2019، بناءً على بيانات النصف الأول من العام 2020

من المتوقّع انكماش عدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين والمقاعد الكيلومترية بـ 54.7 بالمئة و 40.4 بالمئة على التوالي في العام 2020 مقارنةً بالعام 2019

شهد النصف الأول من عام 2020 انخفاضًا كبيرًا في حركة المسافرين المقاسة بأعداد المسافرين الكيلومتريين المنقولين (RPKs)، والسعة المقاسة بالمقاعد الكيلومترية (ASKs)، بسبب التدابير الصارمة التي تتبعها الدول حول العالم للحد من انتشار فيروس كورونا.

سجّل عدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين والمقاعد الكيلومترية على مستوى العالم أكبر انخفاض شهري بلغ 94.3 بالمئة و 87.0 بالمئة على التوالي في أبريل 2020 مقارنةً بشهر أبريل 2019، حيث توقف نشاط النقل الجوي بشكل كامل تقريبًا بسبب القيود المفروضة على حدود البلدان. مع بدء البلدان تخفيف بعض القيود في يونيو 2020، سجّلت حركة الركاب والسعة بعض التحسن، بحيث سجّل عدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين والمقاعد الكيلومترية في العالم انكماشاً بنسبة 86.5 بالمئة و 80.1 بالمئة على التوالي في يونيو 2020 مقارنةً بشهر يونيو 2019. يعود السبب في هذا التحسن إلى زيادة عدد المسافرين المحليين، حيث يمكن للمسافرين التنقل بحرية دون قيود. بلغ الانخفاض الإجمالي في عدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين والمقاعد الكيلومترية 58.4 بالمئة و51.0 بالمئة على التوالي في النصف الأول من العام 2020 مقارنةً بالنصف الأول من العام 2019.

تبقى التقديرات الخاصة بالنصف الثاني من العام 2020 إيجابية مع استئناف نشاط السفر في معظم مناطق العالم (انظر الرسم البياني إلى اليمين). أما بالنسبة لكامل العام 2020 فمن المتوقع أن ينخفض إجمالي عدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين والمقاعد الكيلومترية بنسبة 54.7 بالمئة و 40.4 بالمئة على التوالي مقارنة بالعام 2019.

التغيّر في اعداد المسافرين الكيلومتريين المنقولين (RPKs) والمقاعد الكيلومترية (ASKs) في العالم شهرياً على أساس سنوي

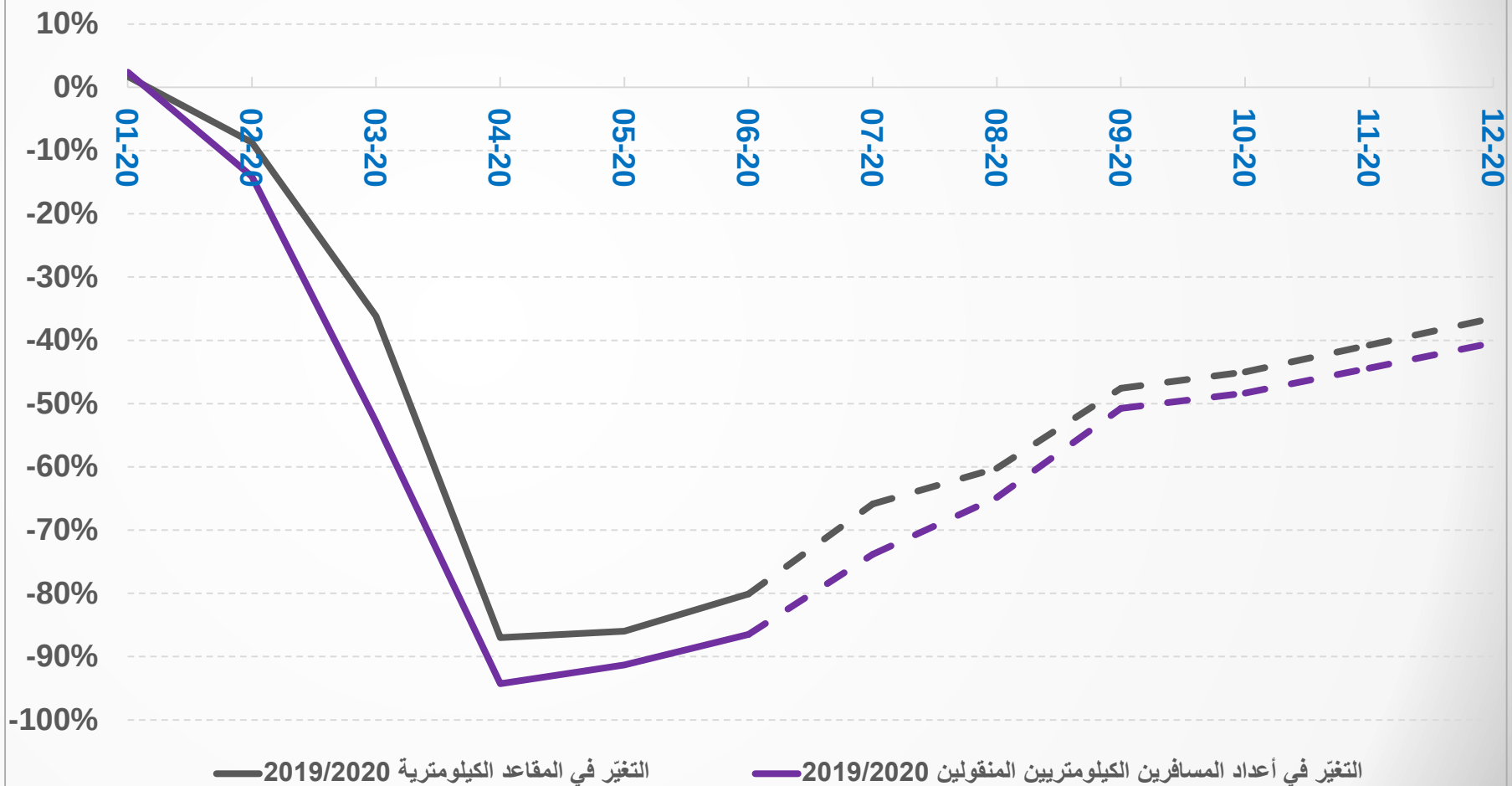

تمثّل الخطوط المنقطة التقديرات

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

تقديرات فترة تعافي حركة المسافرين في العالم من أزمة فيروس كورونا

يتوقع أن تتعافى حركة المسافرين في العام 2024 بناءً على سيناريو التعافي السريع، بينما من المتوقع أن يحصل التعافي في العام 2027 بناءً على سيناريو التعافي البطيء

تُمثّل البيانات نسب التغيّر مقارنةً بالعام 2019 (السنة التي سبقت الأزمة)*

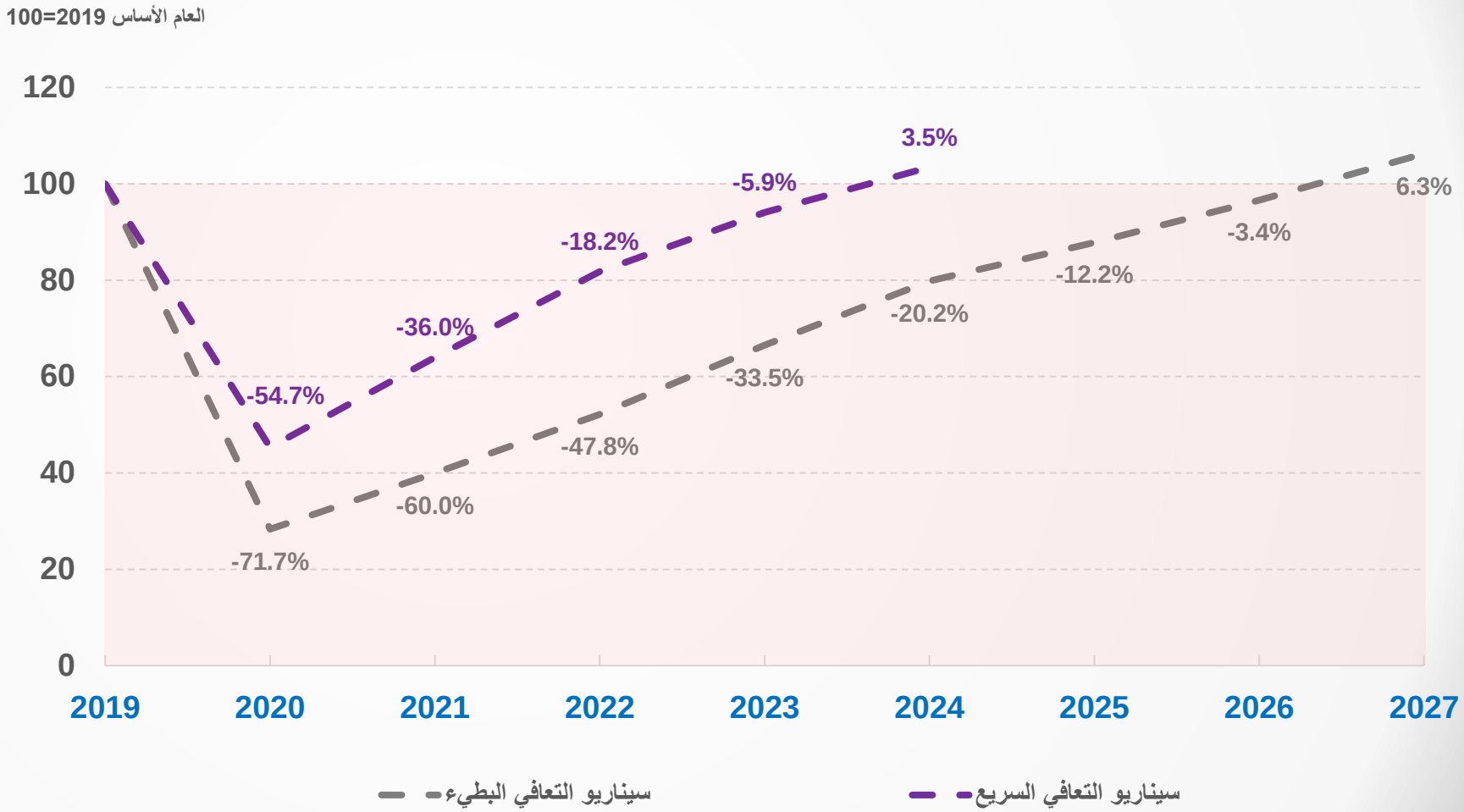

* مقاس بعدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين (RPKs)، تمثّل الخطوط المنقطة التقديرات

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

فيما يخص حركة المسافرين، قمنا بتحديث تقديراتنا لفترة التعافي، حيث تم تحديث البيانات بناءً على الأرقام الصادرة خلال النصف الأول من العام 2020.

في دراستنا السابقة واستناداً إلى سيناريو التعافي السريع، كان من المتوقع تعافي حركة المسافرين، المقاسة بعدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين، بحلول عام 2023 لتعود إلى مستويات 2019. خلافاً لما كان متوقعا، واعتماداً على البيانات الصادرة خلال النصف الأول من العام 2020 والمتغيرات في السوق، بات من المتوقع أن تعود حركة الركاب إلى مستويات 2019 بحلول عام 2024.

يفترض سيناريو التعافي السريع المحدّث التعافي التدريجي للاقتصاد، استخدام التكنولوجيا بشكلٍ موسّع في كافة مراحل السفر، اعتماد الدول إجراءات صحية متناغمة وقائمة على دراسة المخاطر، توفر اللقاح على نطاق واسع بحلول نهاية عام 2021، أو أن يتلاشى الفيروس بحلول ذلك الوقت.

من ناحية أخرى، يفترض سيناريو التعافي البطيء تعافي الاقتصاد بشكلٍ بطيء، عدم ثقة الركاب في السفر بسبب التدابير الصحية المفرطة والمربكة، الاستخدام المحدود للتكنولوجيا، ارتفاع عالمي في عدد الاصابات، وعدم توافر لقاح لأكثر من 18 شهرًا. بالنظر إلى هذا السيناريو، من المتوقع أن تعود حركة الركاب إلى مستويات عام 2019 بحلول عام 2027.

التغيّر في حركة المسافرين لأعضاء الإتحاد في العام 2020 مقارنةً بالعام 2019، بناءً على بيانات النصف الأول من العام 2020

من المتوقّع انكماش عدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين والمقاعد الكيلومترية بـ 57.1 بالمئة و 34.0 بالمئة على التوالي في العام 2020 مقارنةً بالعام 2019

على الرغم من البداية الجيدة في عام 2020، تأثر أعضاء الإتحاد بشكلٍ كبير بسبب انتشار فيروس كورونا عالمياً، حيث انخفضت حركة الركاب المقاسة بعدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين بنسبة 49.0 بالمئة و97.3 بالمئة في مارس وأبريل 2020 على التوالي مقارنة بالأشهر نفسها من عام 2019.

كان من المتوقع زيادة في حركة المسافرين في يونيو 2020، لكن معظم الدول العربية كانت لا تزال تشهد مستويات متزايدة من الإصابات مما دفع السلطات إلى إبقاء قيود السفر سارية، الأمر الذي أثر سلباً على عملية التعافي.

بشكلٍ عام، سجّلت حركة المسافرين، المقاسة بعدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين، انكماشا بنسبة 55.5 بالمئة والسعة، المقاسة بعدد المقاعد الكيلومترية، انكماشا بنسبة 51.5 بالمئة في النصف الأول من العام 2020 مقارنة بالنصف الأول من العام 2019.

ويتوقع أن يتحسن الطلب على السفر تدريجياً في النصف الثاني من العام 2020، مع تخفيف القيود واستعادة الركاب الثقة في السفر.

أما بالنسبة لكامل العام 2020، فمن المتوقع أن يصل إجمالي الانخفاض في عدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين والمقاعد الكيلومترية إلى 57.1 بالمئة و 34.0 بالمئة على التوالي مقارنة بالعام 2019.

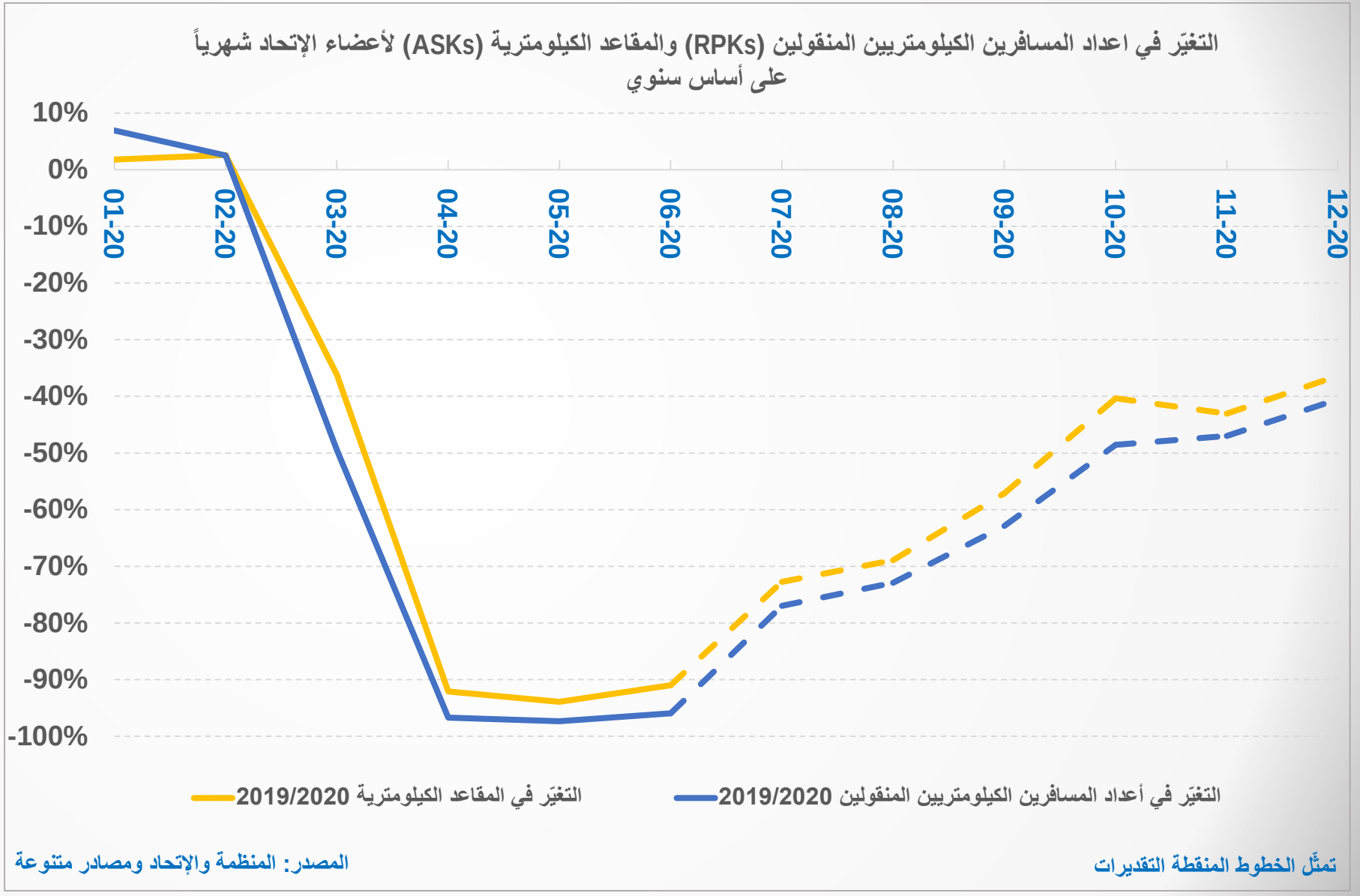

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

تمثّل الخطوط المنقطة التقديرات

تقديرات فترة تعافي حركة المسافرين لأعضاء الإتحاد من أزمة فيروس كورونا

يتوقع أن تتعافى حركة المسافرين مع شركات الطيران العربية في العام 2024 بناءً على سيناريو التعافي السريع؛ بينما من المتوقع أن يحصل التعافي في العام 2027 بناءً على سيناريو التعافي البطيء

تُمثّل البيانات نسب التغيّر مقارنةً بالعام 2019 (السنة التي سبقت الأزمة)*

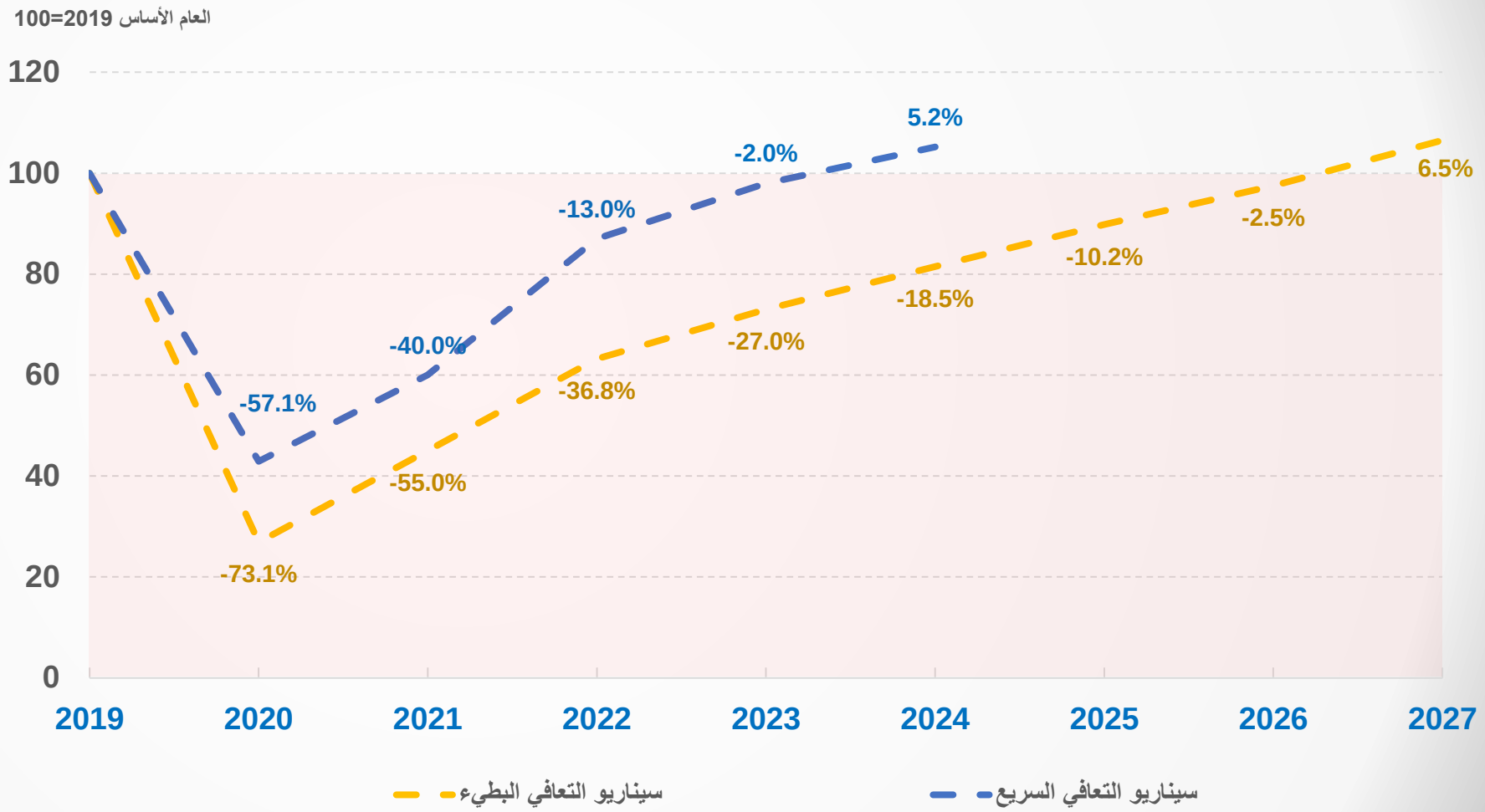

* مقاس بعدد المسافرين الكيلومتريين المنقولين (RPKs)، تمثّل الخطوط المنقطة التقديرات

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

تم تطبيق السيناريوهات المحدثة المذكورة سابقاً على مجموعة البيانات الجديدة لشركات الطيران العربية.

بالنظر إلى سيناريو التعافي السريع[1]، من المتوقع أن تعود حركة المسافرين مع شركات الطيران العربية إلى مستويات 2019 بحلول عام 2024. أما بالنسبة إلى سيناريو التعافي البطيئ[2]، فمن المتوقع أن تمتد فترة التعافي حتى عام 2027 لتصل إلى مستويات 2019.

لا تزال التوقعات غير مؤكدة إلى حد كبير بالنظر إلى التغييرات المستمرة على مستوى الأسواق كافة.

[1] التعافي التدريجي للاقتصاد، استخدام التكنولوجيا بشكلٍ موسّع في كافة مراحل السفر، اعتماد الدول إجراءات صحية متناغمة وقائمة على دراسة المخاطر، توفر اللقاح على نطاق واسع بحلول نهاية عام 2021، أو أن يتلاشى الفيروس بحلول ذلك الوقت.

[2] تعافي الاقتصاد بشكلٍ بطيء، انعدام ثقة الركاب في السفر بسبب التدابير الصحية المفرطة والمربكة، الاستخدام المحدود للتكنولوجيا، الارتفاع العالمي في عدد الاصابات، وعدم توافر لقاح لأكثر من 18 شهرًا.

تقديرات تأثير أزمة فيروس كورونا على حركة المطارات

من المتوقع انكماش حركة المسافرين في المطارات العالمية بنسبة 59.6 بالمئة في العام 2020 مقارنةً بالتوقعات ما قبل جائحة كورونا

أثرت جائحة كورونا بشكلٍ سلبي على حركة المسافرين في المطارات. سجّل الربع الثاني من العام 2020 انكماشاً حاداً بحركة المسافرين بسبب إجراءات الإغلاق التي اتخذتها الدول مع نهاية مارس وحتى أوائل يونيو 2020.

كانت منطقتا إفريقيا والشرق الأوسط الأكثر تأثراً في الربع الثاني من العام 2020، حيث انخفضت حركة المسافرين بنسبة 97.4 بالمئة لكل من المنطقتين، تليهما أوروبا بنسبة 96.3 بالمئة، أميركا اللاتينية والكاريبي 93.1 بالمئة، أميركا الشمالية 89.0 بالمئة، وأخيراً آسيا والباسيفيكي 82.7 بالمئة. هذه النسب هي بالمقارنة مع السيناريو الذي كان متوقعاً ما قبل انتشار فيروس كورونا.

من المتوقع أن يكون التأثير أخفّ خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2020 مقارنة بالسيناريو المتوقع ما قبل انتشار فيروس كورونا، حيث بدأت مرحلة تخفيف القيود في يونيو 2020.

ويُتوقع أن تنخفض حركة المسافرين في المطارات العالمية بنسبة 59.6 بالمئة في العام 2020 مقارنة بالسيناريو المتوقّع قبل فيروس كورونا، وهو اقل بـ 9.3 نقطة مئوية مقارنة بالتقديرات الصادرة عن مجلس المطارات الدولي (ACI) خلال مايو 2020.

تقديرات تأثير جائحة كورونا على حركة المسافرين في المطارات خلال كل ربع من العام 2020*

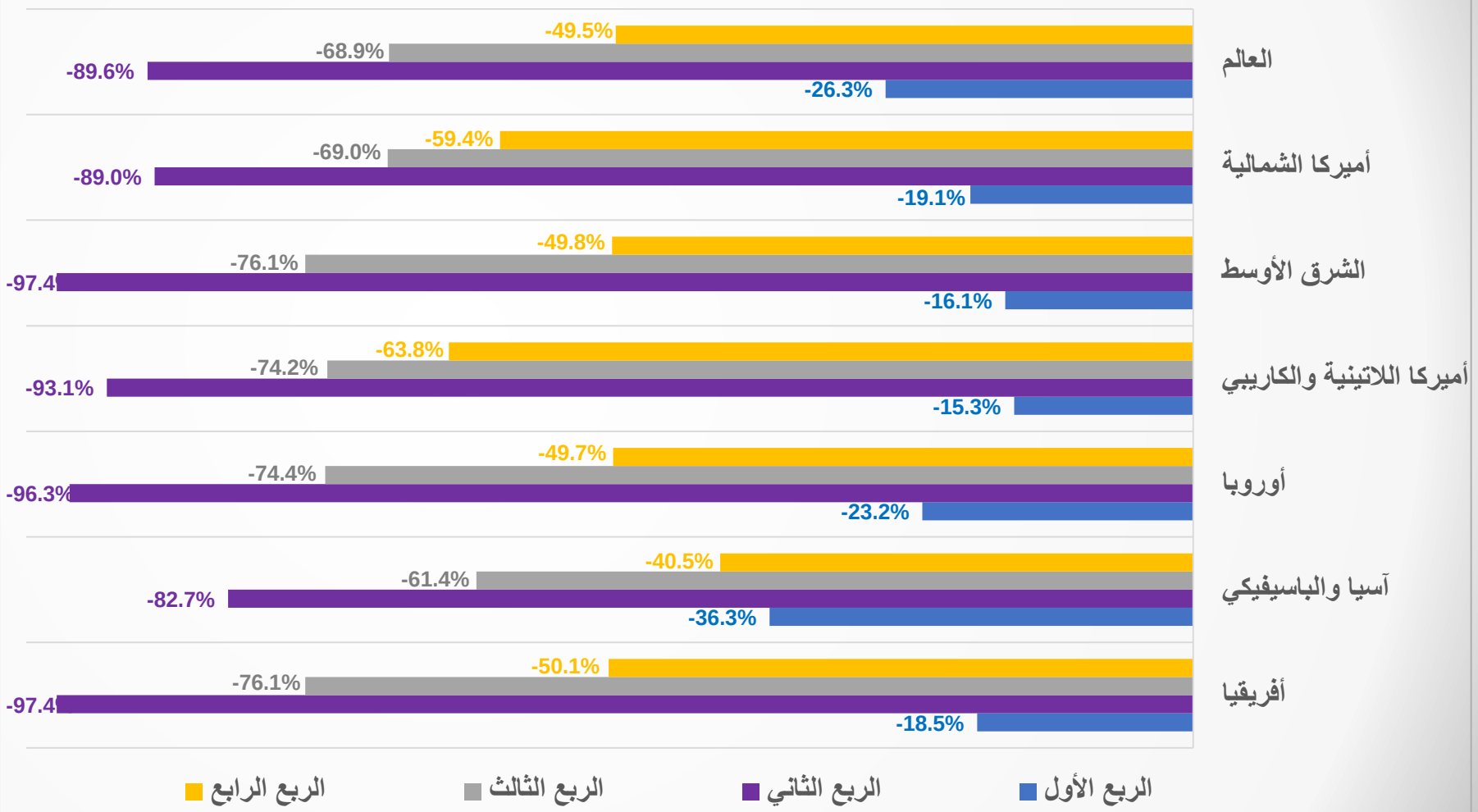

*نسب التغير المقدرّة هي مقارنةً بالتوقعات ما قبل جائحة كورونا

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

الأسطول العالمي

بدأ عدد الطائرات الموضوعة في الخدمة بالازدياد في بداية يونيو 2020

نتيجة لانخفاض الطلب على السفر، بدأت شركات الطيران في زيادة تخزين الطائرات.

ارتفع نشاط تخزين الطائرات بنهاية مارس 2020، حيث توقفت معظم حركة الركاب بسبب القيود على التنقل. بحلول نهاية مارس 2020، كان أكثر من 17 بالمئة من الأسطول العالمي خارج الخدمة (انظر الرسم البياني على اليمين)، وهو ما يعادل 5,830 طائرة.

في أبريل ومايو 2020، بلغ إجمالي عدد الطائرات خارج الخدمة 17,035 طائرة و18,679 طائرة على التوالي، وهو ما يمثل أكثر من نصف الأسطول العالمي. كان العدد الإجمالي للطائرات خارج الخدمة في مايو 2020 أكبر بأربعة أضعاف من عدد الطائرات غير المشغلة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر الإرهابية والأزمة المالية العالمية.

بدأ إجمالي عدد الطائرات في الخدمة بالازدياد في أوائل يونيو 2020، حيث أعادت العديد من الدول فتح أجوائها جزئيًا. بلغ العدد الإجمالي للطائرات في الخدمة 17,231 (50.9 بالمئة من الأسطول العالمي) في يونيو 2020. وتحسن الوضع أكثر في يوليو وأغسطس، حيث بلغت نسبة الطائرات الموضوعة في الخدمة 62.7 بالمئة ما يعادل 21,213 طائرة و 68.1 بالمئة ما يعادل 23,046 طائرة على التوالي من إجمالي الأسطول العالمي. من المتوقع أن يظل عدد الطائرات في الخدمة ثابتاً خلال الأشهر المقبلة إذا بقي الوضع على ما هو عليه.

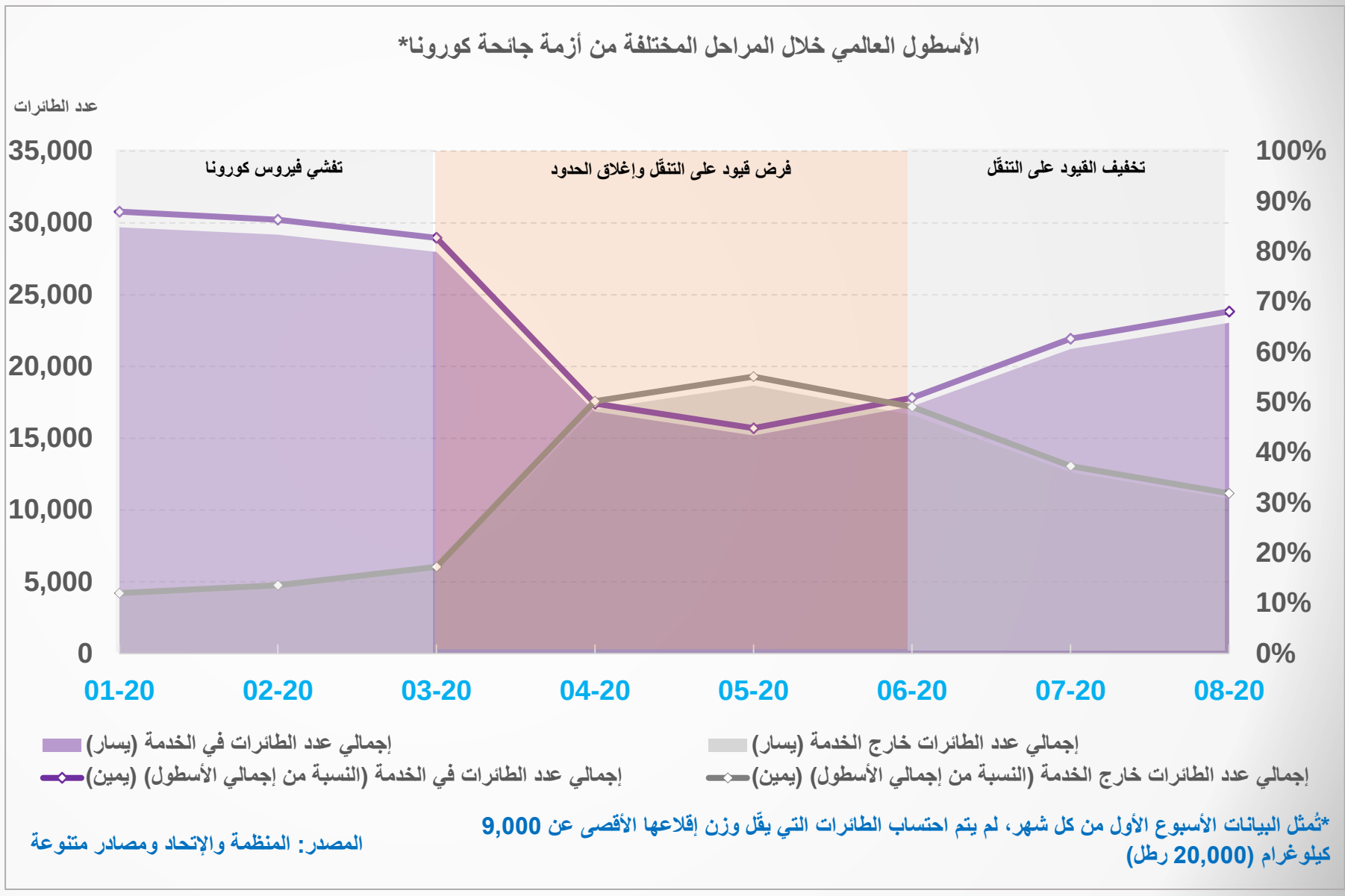

*تُمثل البيانات الأسبوع الأول من كل شهر، لم يتم احتساب الطائرات التي يقّل وزن إقلاعها الأقصى عن 9,000 كيلوغرام (20,000 رطل)

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

أسطول أعضاء الإتحاد

تخطى عدد الطائرات الموضوعة في الخدمة إجمالي عدد الطائرات خارج الخدمة في شهر يوليو وذلك لأول مرة منذ أبريل 2020

مع انتشار إجراءات الإغلاق في المنطقة العربية بوتيرة متسارعة عبر البلدان، بدأ أعضاء الإتحاد بوضع طائراتهم خارج الخدمة بوتيرة مماثلة لضمان تلبية شروط تخزين الطائرات.

بدأ عدد الطائرات الموضوعة خارج الخدمة بالازدياد منذ بداية أبريل 2020، ليصل إلى 1,148 بنهاية الشهر، أي ما يعادل 77.5 بالمئة من إجمالي الأسطول. وكما حصل في أبريل، فقد بلغت نسبة الطائرات الموضوعة خارج الخدمة 73.4 بالمئة و 65.3 بالمئة على التوالي من إجمالي الأسطول في مايو ويونيو.

بالنظر إلى شهر يوليو، ارتفع عدد الطائرات الموضوعة في الخدمة لتتجاوز تلك التي خارج الخدمة، وذلك لأول مرة منذ أبريل 2020، حيث بلغ إجمالي عدد الطائرات المستخدمة 782 طائرة، أي ما يعادل 52.3 بالمئة من إجمالي الأسطول. ومع تخفيف القيود بشكل أوسع في أغسطس، ارتفع عدد الطائرات الموضوعة في الخدمة ليصل إلى 933، وهو ما يعادل 62.0 بالمئة من إجمالي الأسطول.

من المتوقع أن يصل إجمالي عدد الطائرات الموضوعة في الخدمة إلى حوالي 68.0 بالمئة من إجمالي الأسطول في سبتمبر 2020، حيث من المتوقع أن تَستأنف رحلات من قبل المزيد من الأعضاء إلى وجهات مختلفة حول العالم.

أسطول أعضاء الإتحاد خلال المراحل المختلفة من أزمة جائحة كورونا*

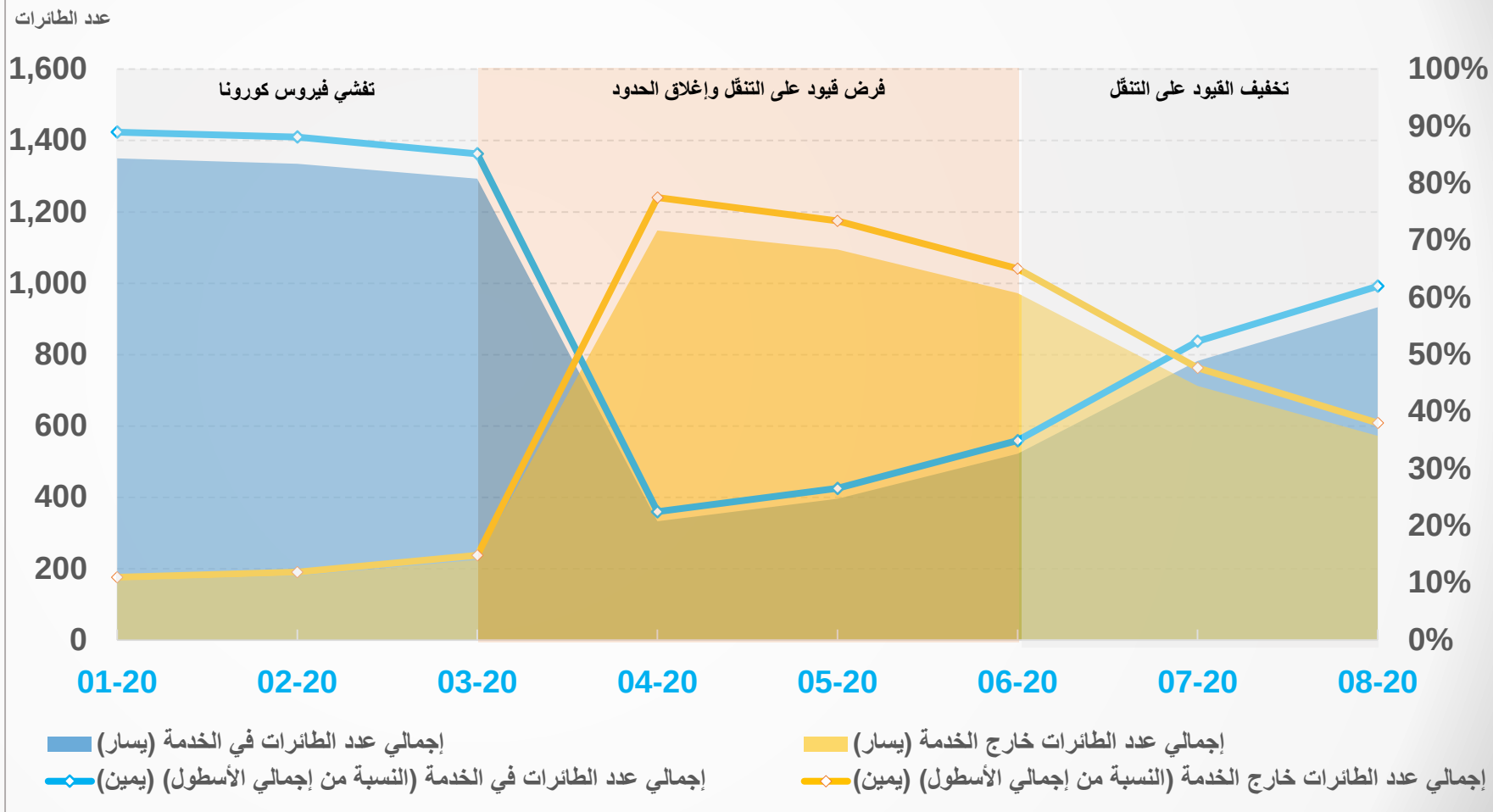

*تُمثل البيانات الأسبوع الأول من كل شهر، لم يتّم احتساب الطائرات التي يقّل وزن إقلاعها الأقصى عن 9,000 كيلوغرام (20,000 رطل)

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

توقعات تأثير أزمة فيروس كورونا على السياحة في العام 2020

من المتوقع انكماش إيرادات السياحة الدولية بنسبة 68.0 بالمئة في العام 2020 مقارنةً بالعام 2019 لتصل إلى 474 مليار دولار أميركي

سجّلت حركة السياحة تراجعاً أكثر من المتوقع خلال النصف الأول من العام 2020 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2019. لذلك، فإننا نتوقع أن يسجل عدد السياح الدوليين الوافدين انكماشاً بنسبة 64.7 بالمئة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وذلك اقل بـ 6.7 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات سيناريو التعافي السريع الذي أصدرناه في مايو 2020. ومن المتوقع أن يصل عدد السياح الدوليين الوافدين إلى 516 مليون سائح في عام 2020.

تماشياً مع مراجعة أرقام السياح الدوليين الوافدين، قمنا بتعديل تقديراتنا لعائدات السياحة الدولية، حيث من المتوقع أن تنخفض عائدات السياحة الدولية بنسبة 68.0 بالمئة في العام 2020 مقارنةً بالعام 2019 لتصل إلى 474 مليار دولار أميركي.

سيؤدي ذلك إلى انخفاض المُضاعِف الاقتصادي لقطاع السياحة في الاقتصاد ككل، وخاصة في البلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على السياحة كمصدر للدخل القومي ولإنتاج فرص العمل.

نتيجة لذلك، نتوقع انخفاضاً في الاستثمار المتعلق بالسياحة والسفر بحوالي 73.0 بالمئة في العام 2020 مقارنة بالعام 2019.

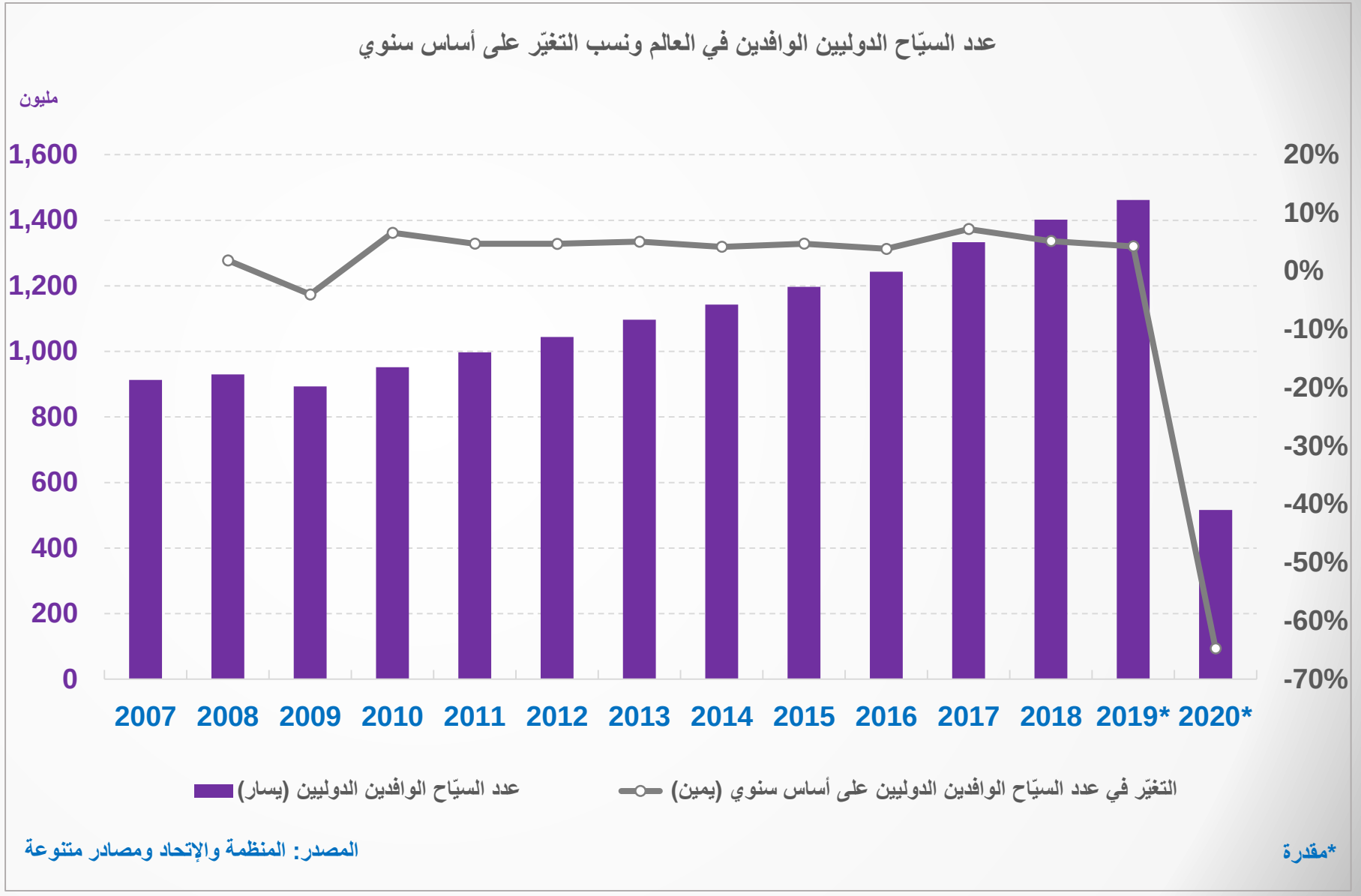

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

*مقدرة

تقديرات فترة تعافي قطاع السياحة في العالم من أزمة فيروس كورونا

إن فترة تعافي حركة السياحة مرتبطة بفترة تعافي الاقتصاد ومدة الجائحة

تُمثّل البيانات نسب التغيّر مقارنةً بالعام 2019 (السنة التي سبقت الأزمة)*

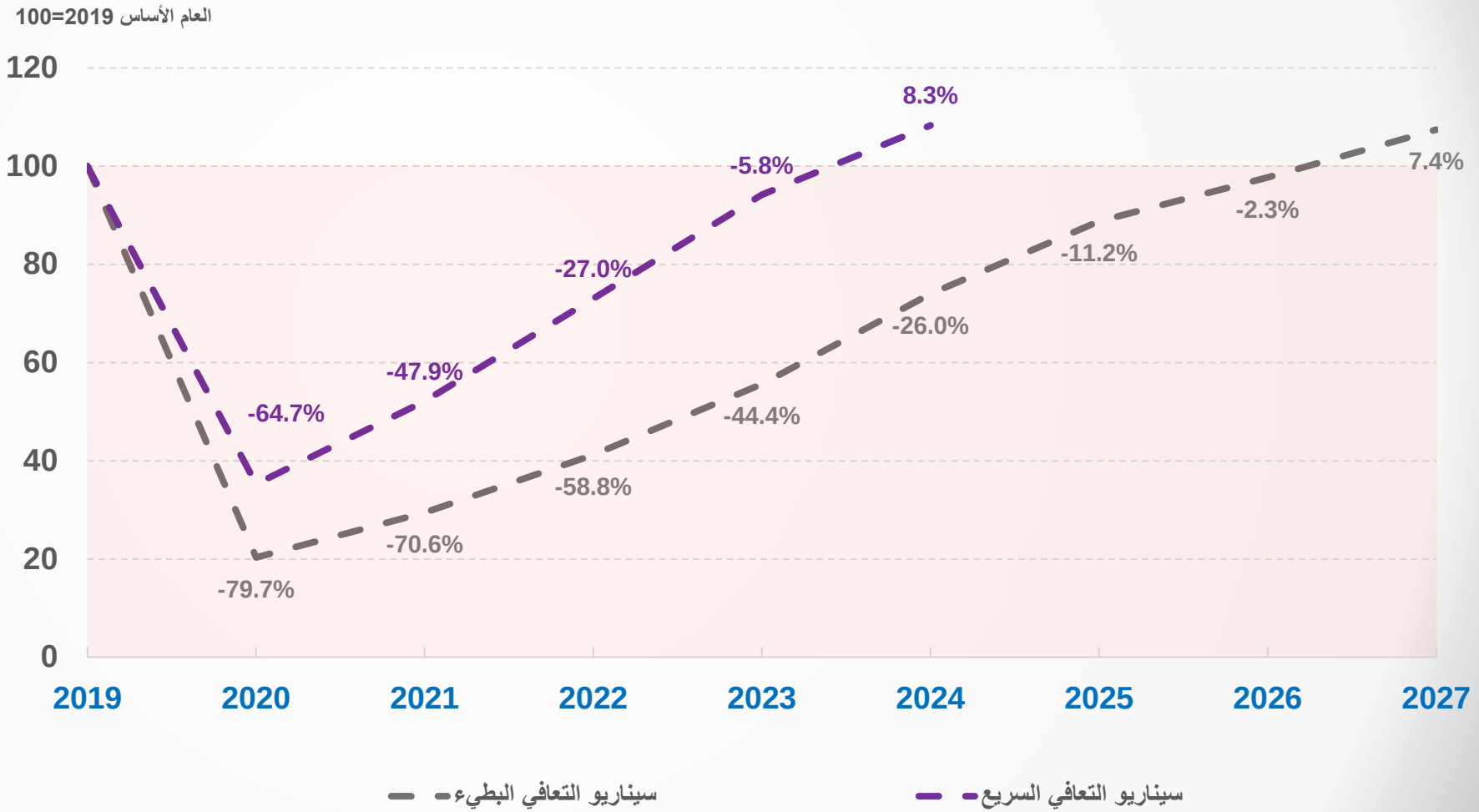

* مقاس بعدد السياح الدوليين الوافدين، تمثّل الخطوط المنقطة التقديرات

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

من المتوقع أن يظل النشاط السياحي المقاس بعدد السياح الدوليين الوافدين أقل من مستويات عام 2019 حتى عام 2024، إذا اتبع مسار سيناريو التعافي السريع المذكور سابقاً (انظر الرسم البياني الأيمن).

إذا اتبع مسار سيناريو التعافي البطيء، المذكور سابقًا، فإن عدد السياح الدوليون الوافدون سيحتاج حتى عام 2027 للعودة إلى مستويات 2019 (انظر الرسم البياني الأيمن).

إن تعافي حركة السياحة مرتبط بفترة تعافي الاقتصاد ومدة الجائحة وتعافي النقل الجوي. كلما طالت فترة التعافي، كلما استمر التأثير السلبي على قطاعات اقتصادية أخرى، بما في ذلك السفر، تجارة التجزئة، الأغذية والمشروبات، تدفقات رأس المال والاستثمارات.

توقعات تأثير أزمة فيروس كورونا على السياحة في العالم العربي في العام 2020

من المتوقع انكماش إيرادات السياحة الدولية في العالم العربي بنسبة 69.1 بالمئة في العام 2020 مقارنةً بالعام 2019 لتصل إلى 28 مليار دولار أميركي

بناءً على نتائج النصف الأول من العام 2020، قمنا بتحديث تقديراتنا المتعلقة بانخفاض عدد السياح الدوليين الوافدين إلى المنطقة العربية في عام 2020 مقارنة بالعام 2019.

في إصداراتنا السابقة، توقعنا انخفاضًا بنسبة 55.0 بالمئة في عدد السياح الدوليين الوافدين إلى العالم العربي في العام 2020 مقارنة بالعام 2019 (وفقًا لسيناريو التعافي السريع). ولكن بناءً على أحدث البيانات، بات من المتوقع انخفاض عدد السياح الدوليين الوافدين إلى العالم العربي بنسبة 65.6 بالمئة العام 2020 مقارنة بالعام 2019. ومن المتوقع أن يصل إجمالي عدد السياح إلى 31 مليون سائح في العام 2020.

تماشياً مع التحديثات الخاصة بالسياح الوافدين، قمنا أيضًا بتعديل تقديراتنا لإيرادات السياحة، حيث بات من المتوقع أن تنخفض إيرادات السياحة بنسبة 69.1 بالمئة في العام 2020 مقارنة بالعام 2019 لتصل إلى 28 مليار دولار أميركي.

سيؤدي الانخفاض الحاد في حركة السياحة في المنطقة إلى التأثير على العديد من القطاعات بما في ذلك تجارة التجزئة، الأغذية والمشروبات، الضيافة والخدمات المالية. علاوة على ذلك، سيؤدي الانخفاض المتوقع إلى فقدان العديد من الوظائف.

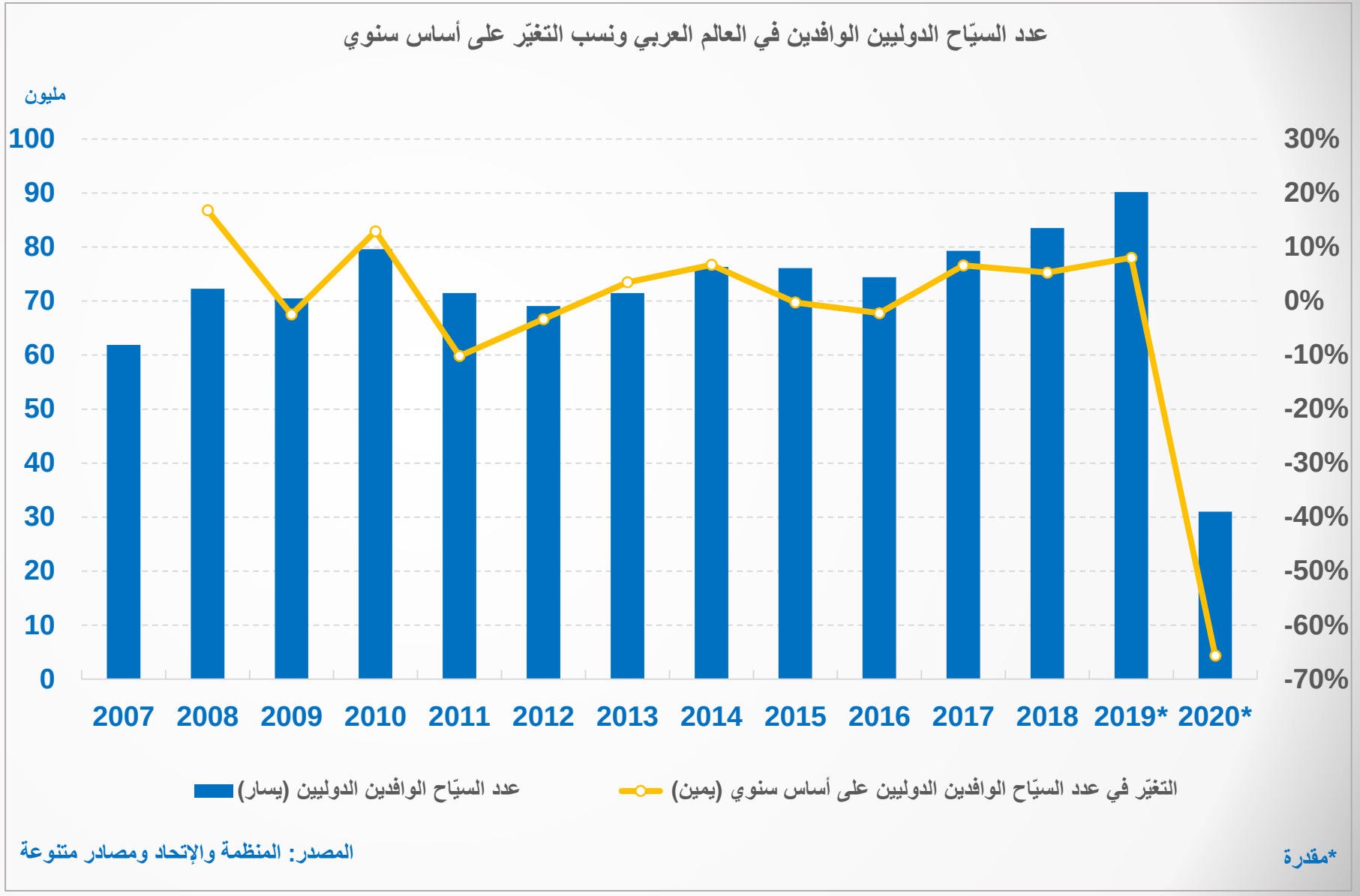

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

*مقدرة

تقديرات فترة تعافي قطاع السياحة في العالم العربي من أزمة فيروس كورونا

بناءً على سيناريو التعافي السريع من المتوّقع تعافي حركة السياحة الدولية في العالم العربي في العام 2024؛ بينما من المتوقع أن يحصل التعافي في العام 2027 بناءً على سيناريو التعافي البطيء

تأثر قطاع السياحة في العالم العربي المقاس بعدد السياح الوافدين الدوليين جراء أزمة فيروس كورونا بشكلٍ ملحوظ مقارنةً بباقي القطاعات الاقتصادية، حيث يعتمد هذا القطاع بشكل أساسي على النقل الجوي بسبب محدودية توافر وسائل النقل الأخرى في المنطقة.

من المتوقع أن يظل عدد السياح الوافدين إلى العالم العربي دون مستويات عام 2019 حتى عام 2024، إذا اتبع مسار سيناريو التعافي السريع المذكور سابقاً (انظر الرسم البياني الأيمن).

ولكن، إذا اشتد الوباء واستمرت معاناة القطاعات الأخرى ذات الصلة من تداعياته، فمن المتوقع أن يتبع مسار سيناريو التعافي البطيء، حيث يبقى عدد السياح الدوليين الوافدين إلى العالم العربي دون مستويات العام 2019 حتى العام 2027.

سيكون لذلك آثار اجتماعية واقتصادية على العديد من دول المنطقة، حيث يعد قطاع السياحة مساهماً أساسياً في دعم الوظائف والناتج القومي.

تُمثّل البيانات نسب التغيّر مقارنةً بالعام 2019 (السنة التي سبقت الأزمة)*

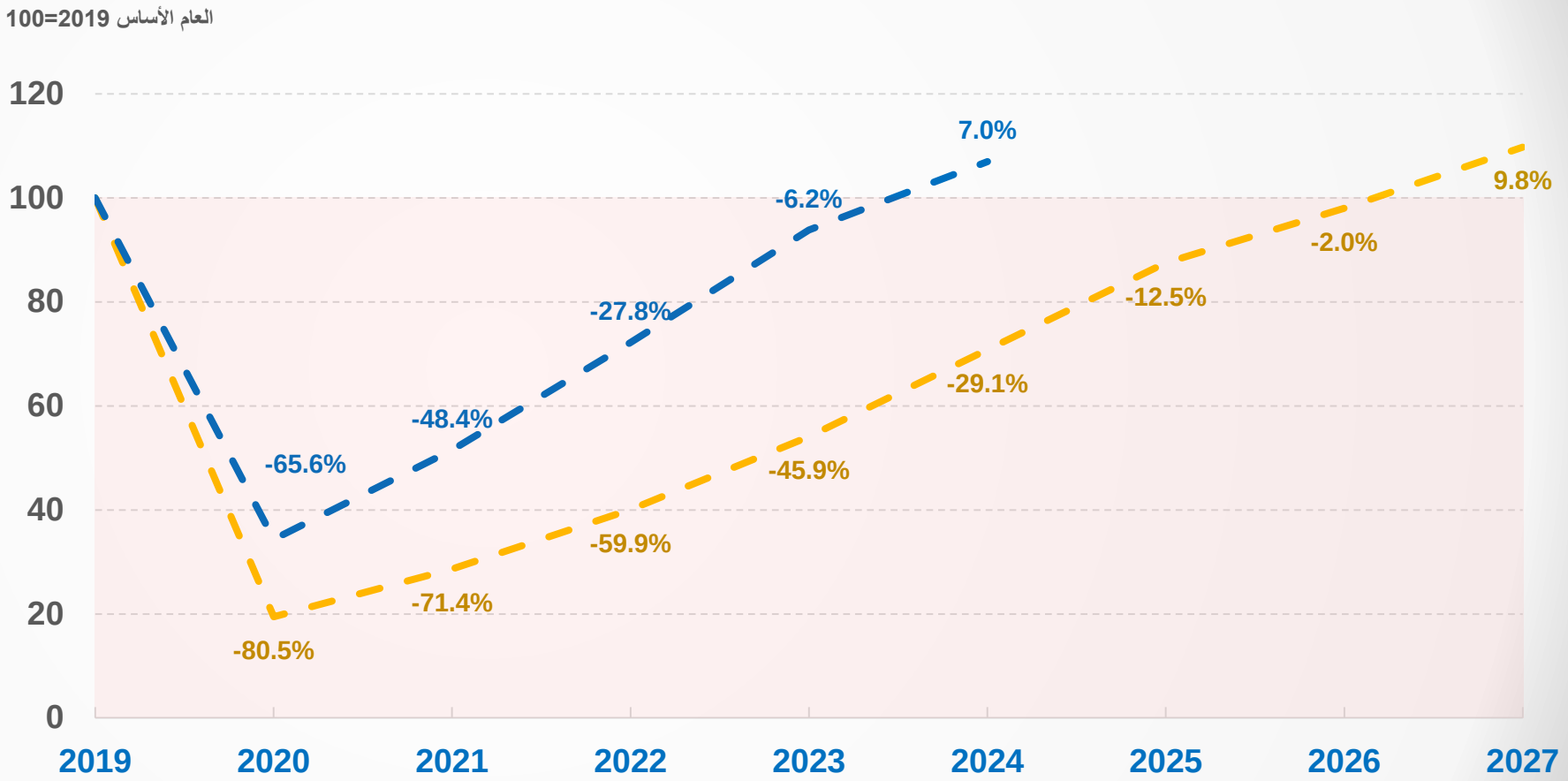

* مقاس بعدد السياح الدوليين الوافدين، تمثّل الخطوط المنقطة التقديرات

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

تقديرات تأثير أزمة فيروس كورونا على قطاع السياحة والسفر

من المتوقع أن تتراجع مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج الإجمالي العالمي بـ 5.5 تريليون دولار أميركي

مع تسجيل السياحة والسفر نتائج أقل من التوقعات السابقة خلال النصف الأول من العام 2020 مقارنة بالعام 2019، ستخفّ الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للقطاع في جميع المناطق حول العالم.

بالنظر إلى أحدث المعطيات، من المتوقع أن تبلغ الخسارة في إجمالي مساهمة السياحة والسفر في الناتج الإجمالي العالمي حوالي 5.5 تريليون دولار أميركي حيث سيصل إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج الإجمالي العالمي إلى حوالي 3.4 تريليون دولار أميركي في العام 2020، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 62.3 بالمئة مقارنةً بالعام 2019.

أما بالنسبة لتقديراتنا للعالم العربي، فقد توقعنا في دراساتنا السابقة خسارة حوالي 130 مليار دولار أميركي من إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج الإجمالي العربي في العام 2020 مقارنة بالعام 2019. بناءً على البيانات المحدثة الصادرة خلال النصف الأول من العام 2020، من المتوقع خسارة حوالي 194 مليار دولار أميركي في العام 2020 مقارنة بالعام 2019 من إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج الإجمالي للعالم العربي.

لذلك، من المتوقع أن يصل إجمالي مساهمة السياحة والسفر في الناتج الإجمالي للعالم العربي إلى حوالي 72 مليار دولار أميركي في العام 2020، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 72.9 بالمئة مقارنةً بالعام 2019.

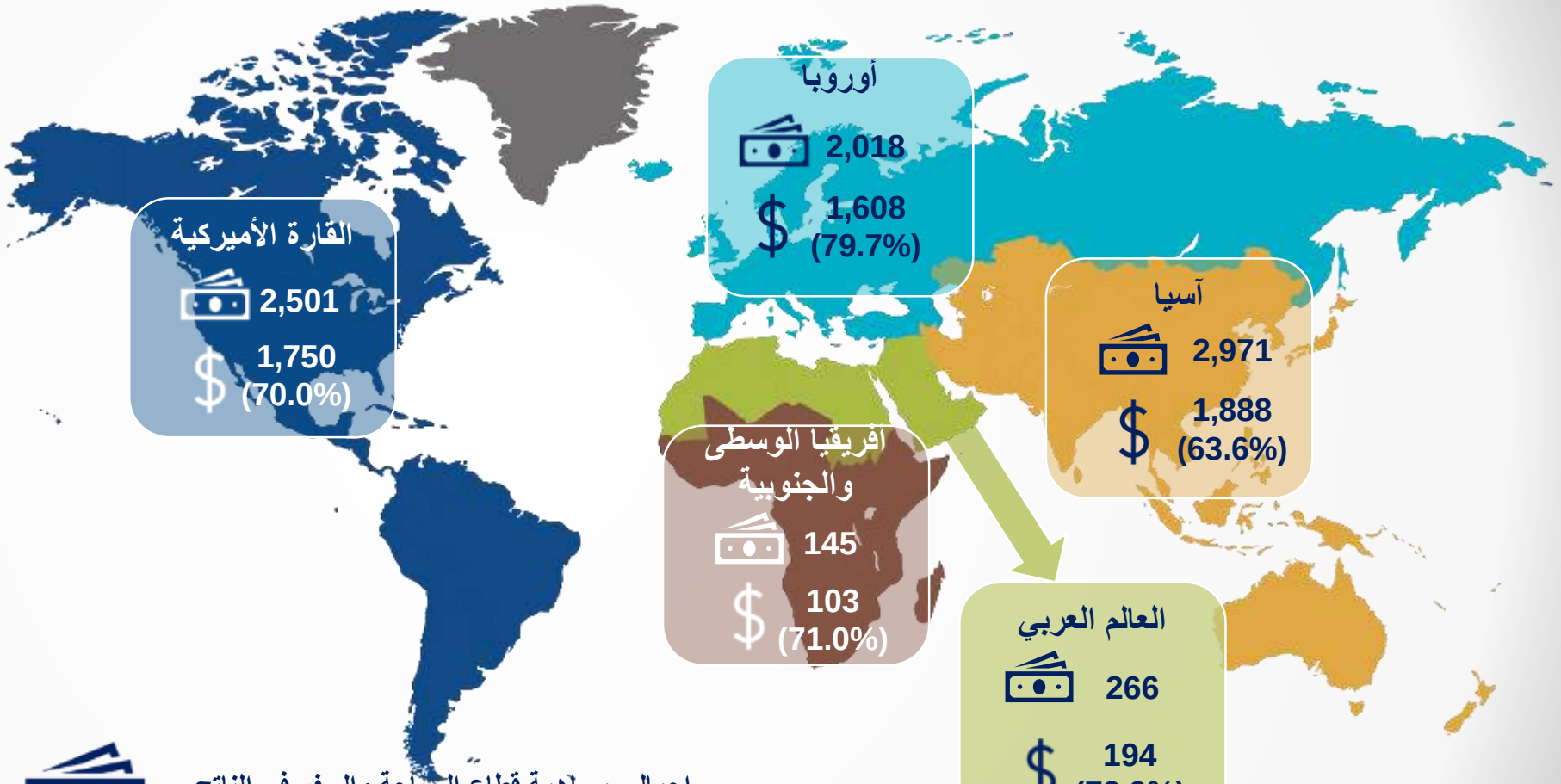

إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج الإجمالي العالمي في العام 2019 (مليار دولار أميركي)

إجمالي الخسارة في مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج الإجمالي العالمي في العام 2020 مليار دولار أميركي (نسبة الخسارة من إجمالي المساهمة في الناتج الإجمالي العالمي)

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

إجمالي خسائر الوظائف في السياحة والسفر في العام 2020 مقارنةً بإجمالي خسائر الوظائف بشكل عام

من المتوقع أن تبلغ نسبة خسائر الوظائف في قطاع السياحة والسفر أكثر من نصف إجمالي خسائر الوظائف في العام 2020

كما في فترات الركود الاقتصادي السابقة يأتي التراجع في النشاط الاقتصادي مصحوبًا بضرر في سوق العمل. بناءً على عدة مؤشرات، من المتوقع أن تبلغ نسبة البطالة في العالم حوالي 10.0 المئة في العام 2020، مما سينتج عنه فقدان حوالي 346 مليون وظيفة.

عانت العديد من القطاعات، بما فيها قطاع السياحة والسفر، من خسائر مالية فادحة بسبب الوباء، مما ترك معظم القوى العاملة عاطلة عن العمل. من المتوقع أن تشكل خسائر الوظائف في قطاع السياحة والسفر أكثر من نصف إجمالي خسائر الوظائف المتوقعة في العام 2020 (57.1 بالمئة انظر الرسم البياني الأيمن)، حيث من المتوقع فقدان حوالي 197.5 مليون وظيفة في العالم.

بالنسبة للعالم العربي، في دراساتنا السابقة، توقعنا خسارة حوالي 4 ملايين وظيفة في قطاع السياحة والسفر، ولكن بالنظر إلى المعطيات الجديدة، نقدر الآن خسارة حوالي 7.5 مليون وظيفة. يمثل إجمالي فقدان الوظائف في قطاع السياحة والسفر حوالي 48.0 بالمئة من إجمالي البطالة المتوقع تسجيلها في المنطقة العربية في عام 2020 (انظر الرسم البياني الأيمن).

إجمالي الخسائر في الوظائف بسبب جائحة كورونا وحصة قطاع السياحة والسفر من هذه الخسائر

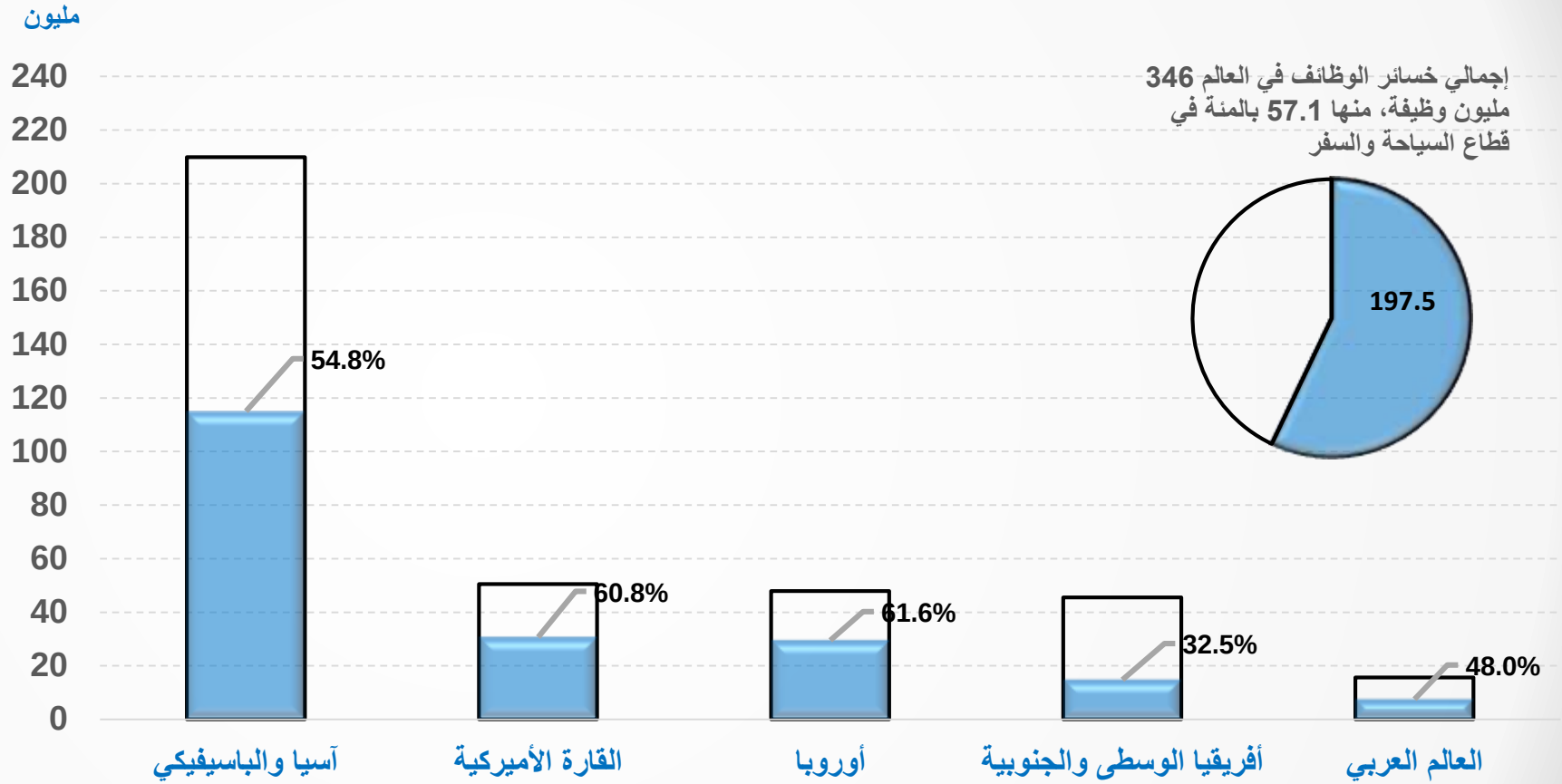

تُمثّل الأرقام على الرسم البياني نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر من إجمالي تقديرات الخسائر في عدد الوظائف

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

توقعات خسائر شركات الطيران وحزم الدعم المالي المخصصة لقطاع الطيران لكل منطقة في العام 2020

من المتوقع أن تسجل شركات الطيران حول العالم انخفاضاً في الايرادات بحوالي 419 مليار دولار أميركي في عام 2020، بينما تم تسجيل دعم مالي بحوالي 126 مليار دولار أميركي لتلك الشركات

من المتوقع أن تسجل شركات الطيران حول العالم تراجعاً في الايرادات بحوالي 419 مليار دولار أمريكي من جراء أزمة كورونا في العام 2020، وهو ما يمثل انكماشاً بنسبة 50.0 بالمئة مقارنة بالعام 2019.

حتى الآن، بلغ إجمالي حزم الدعم المالية الحكومية لشركات الطيران على مستوى العالم حوالي 126 مليار دولار أميركي، وهو ما يمثل حوالي 30 بالمئة من إجمالي الخسائر المتوقعة لصناعة الطيران.

على المستوى الإقليمي، نلاحظ بأن الدعم الأكبر كان على مستوى القارة الأميركية، نتيجة لقانون الدعم الذي أقرّته الولايات المتحدة الأميريكة الـCARES act، حيث تم تقديم 58 مليار دولار أميركي لدعم شركات الطيران. يمثل إجمالي الدعم حوالي 45.0 بالمئة من إجمالي الخسائر المتوقعة لشركات الطيران في القارة الأميركية.

وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية، حيث وصلت حزم الدعم المالية المخصصة لشركات الطيران إلى حوالي 38.8 بالمئة من إجمالي الخسائر المتوقعة، تليها منطقة آسيا والباسيفيكي بـ 17.8 بالمئة، أفريقيا الوسطى والجنوبية بـ 8.2 بالمئة، وأخيراً العالم العربي بـ 2.3 بالمئة.

مطلوب المزيد من الدعم للتخفيف من أثر خسائر شركات الطيران ومساعدتها للتغلب على هذه الأزمة لتتمكن من دعم تعافي القطاعات الإقتصادية الأخرى.

إجمالي حزم الدعم المالية المخصصة لقطاع الطيران من قبل الدول بحسب كل منطقة مقارنةً بتوقعات خسائر شركات الطيران بسبب جائحة كورونا

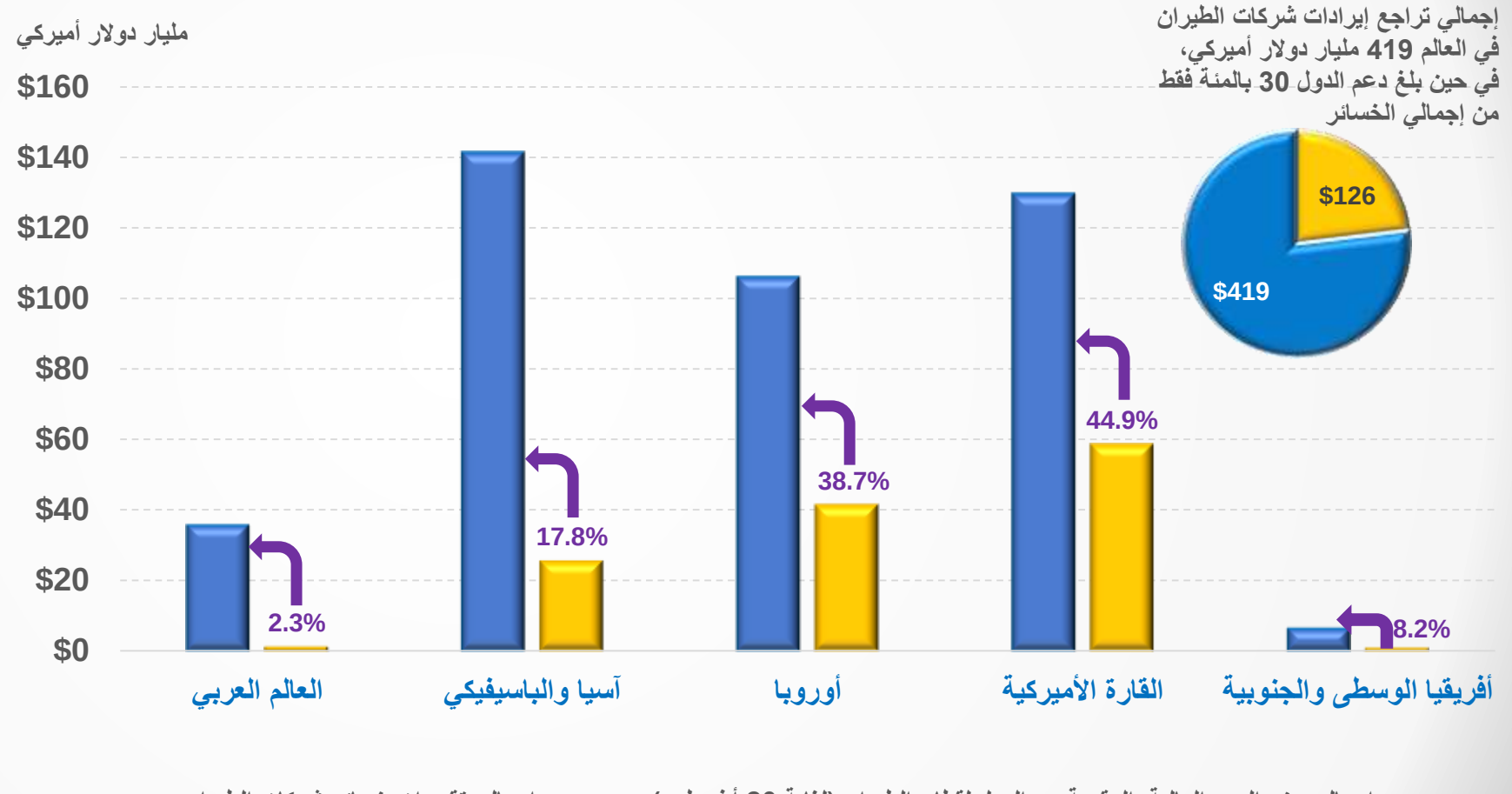

تمثل الأرقام على الرسم البياني نسبة إجمالي حزم الدعم المالية من إجمالي تقديرات خسائر شركات الطيران

المصدر: المنظمة والإتحاد ومصادر متنوعة

قطاع السياحة والسفر هو قطاع آمن

الالتزام بالإجراءات الاسترشادية حول إعادة الإطلاق الآمنة لقطاع السياحة والسفر الصادرة عن كل من منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة العربية للسياحة واللتان تضمنان الوقاية والحماية اللازمة اضافة الى اعتماد تقنيات عدم اللمس، حيثما أمكن ذلك.

أصدرت المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي ملخّصا عن الإجراءات الاسترشادية حول إعادة الإطلاق الآمنة لقطاع السياحة والسفر، حيث يعتمد الملخص بشكل رئيسي على الاجراءات الاسترشادية الصادرة عن فرقة عمل إنعاش الطيران إثر كوفيد-19 لمجلس الإيكاو **(CART)** فيما يتعلق بالطيران وعلى توصيات المنظمة العربية للسياحة فيما يتعلق بالاستئناف الآمن للنشاط السياحي في الوطن العربي،
كما أكدت المنظمة والاتحاد على أن التعافي الناجح لقطاع السياحة والسفرسيعتمد على الأسس التالية:

1. دعم الحكومات لقطاع السياحة والسفر من خلال تطبيق تدابير وقائية متناسقة وتتناسب مع مستوى خطر التعرض للإصابات
2. إستعادة ثقة المسافرين والسياح من خلال اعلان وتوعية هؤلاء على التدابير الوقائية المتخذة لمنع الإصابة بالوباء
3. الإعتماد على التكنولوجيا لإتمام الاجراءات المطلوبة عند السفر وعند دخول المنشآت السياحية بطريقة آمنة وسلسة وتخفف من احتمالات لمس الأسطح.
4. وعي الحكومات بان إعادة انعاش قطاع السياحة يرتبط بشكل وثيق برفع القيود على السفر وبعودة نشاط النقل الجوي

توصيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة العربية للسياحة

- قامت منظمة الطيران المدني الدولي في الأول من حزيران/يونيو 2020 بنشر تقريرٍ صادرٍ عن CART يتضمن الإجراءات الاسترشادية للتعامل مع انتشارفيروس كورونا. وقد تم التوصل إلى هذه الإجراءات الاسترشادية بعد استشارات واسعة النطاق مع البلدان والمنظمات الإقليمية المختلفة، وبالعمل مع المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO)، منظمة الصحة العالمية (WHO)،الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران (EASA)، الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA)، مجلس المطارات الدولي (ACI)، منظمات الطيران المدني الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية.
- تتضمن الإجراءات الاسترشادية إرشادات للحدّ من المخاطر على الصحة العامة. كما وتحتوي على أربع خطط عمل منفصلة تتعلق بالمطارات والطائرات والطاقم والشحن الجوي.
- في 17 آب/أغسطس 2020، أعلنت الايكاو ان الاياتا قد أطلقت قائمة تدقيق تهدف إلى دعم شركات الطيران التي ترغب في تنفيذ الاجراءات الاسترشادية الصادرة عن الايكاو من خلال التقييمات الذاتية، في حين أطلق مجلس المطارات الدولي "برنامج ضمان الصحة في المطارات" ، والذي يقيم التدابير والإجراءات الصحية المعتمدة في المطارات مع توصيات CART.
- نشرت المنظمة العربية للسياحة في مايو 2020 مجموعتين من التوصيات:
  - تدابير للسياح لاستئناف السياحة بطريقة آمنة.
  - إجراءات للمنشآت السياحية لضمان استئناف آمن للنشاط السياحي في الوطن العربي.

"... لا يمكن أن يستمر الحظر المفروض على السفر الدولي إلى أجل غير مسمى ... فقط مع الالتزام الصارم بالتدابير الصحية ، من ارتداء الأقنعة إلى تجنب الازدحام ، سيتمكن العالم من التغلب على جائحة كورونا " ... (معرب)

إعاقة السفر تحد من إمكانية عودة السياحة

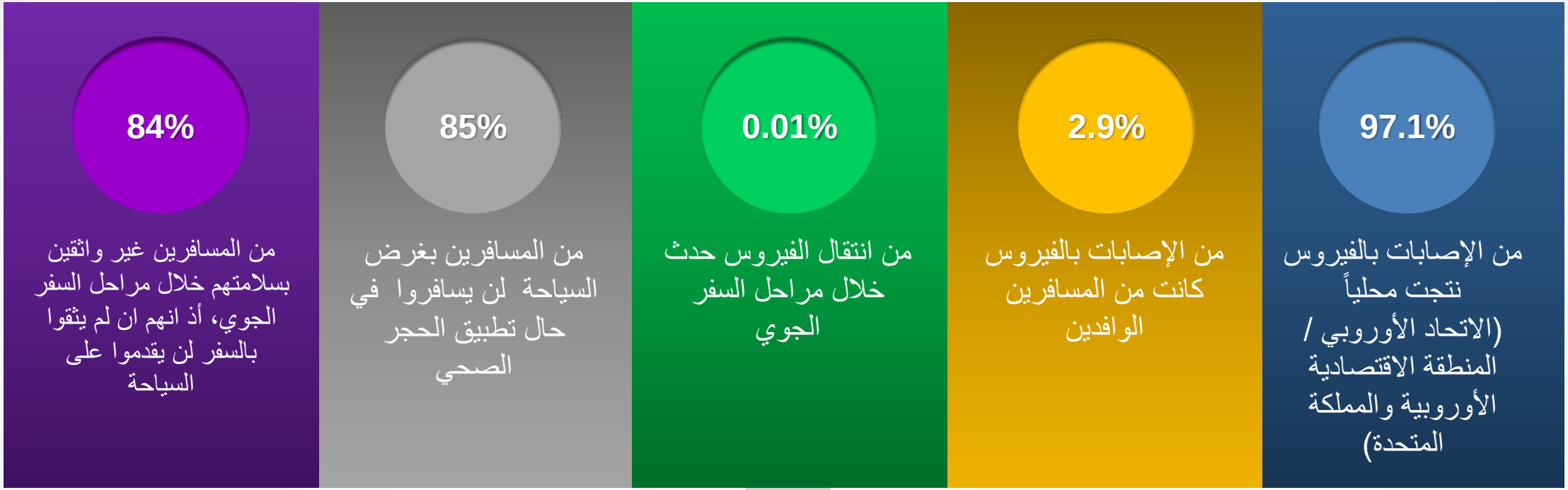

- إن غالبية الإصابات بفيروس كورونا هي اصابات مسجلة **محلياً**.
- النقل الجوي، عند تطبيق الإجراءات الوقائية، **لا يساعد** في انتشار الفيروس
- الحجر الصحي **لا يساعد** في التخفيف من انتشار الفيروس
- الحجر الصحى **يؤثر** على قرار السائحين بالسفر

دور الحكومات في إعادة انعاش قطاع السياحة هو دور أساسي وحيوي اذ انه يرتبط بشكل وثيق برفع القيود على السفر وبعودة نشاط النقل الجوي

الوضع الحالي من حيث استعادة ثقة المسافرين والسياح

التدابير المطبقة على النقل الجوي غير متناسقة وتختلف من بلد إلى آخر

تناسق التدابير الوقائية السياحية فيما بين منظمة الصحة العالمية والمنظمة العربية للسياحة

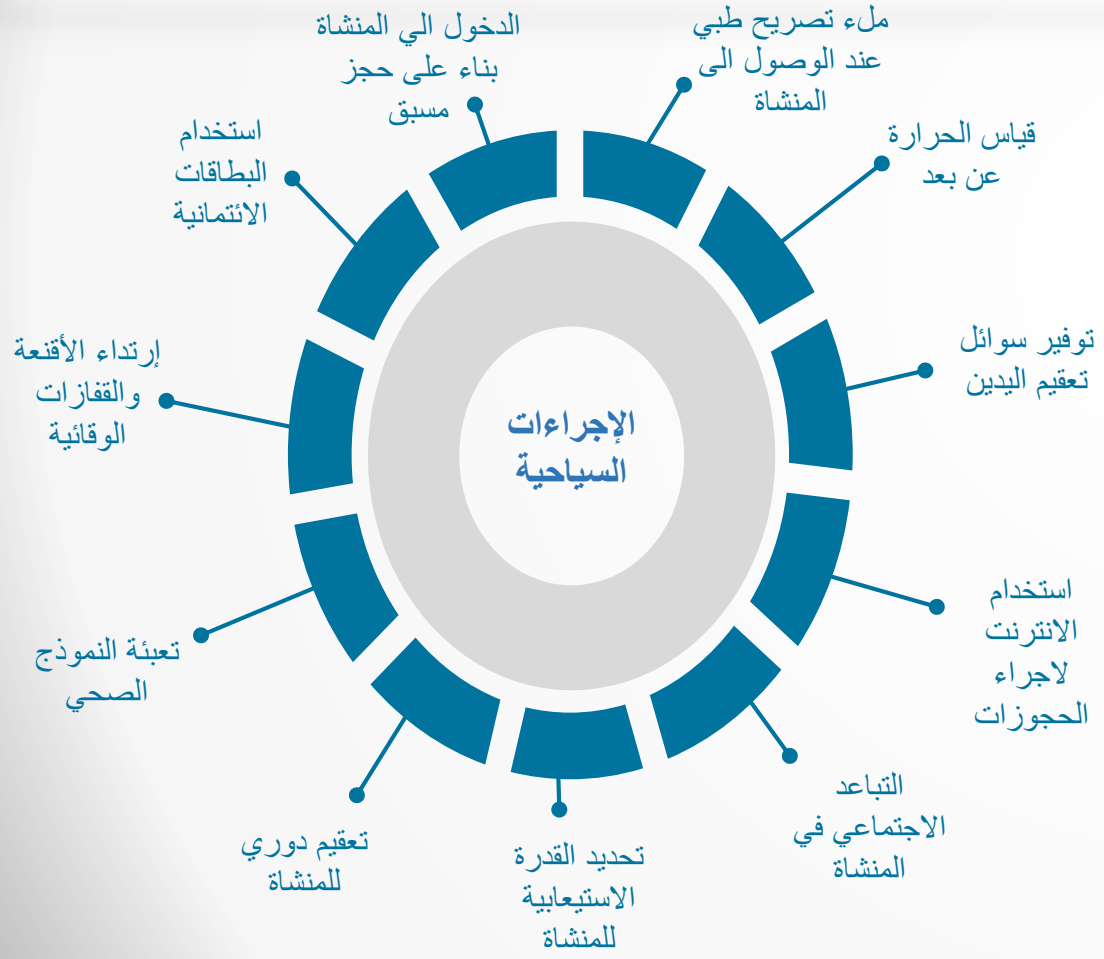

الوضع الحالي من حيث استعادة ثقة المسافرين والسياح

تعتمد ثقة المسافرين بقطاع السياحة والسفر على المحاور التالية:

المبادئ الأساسية لإعادة تشغيل قطاع السياحة والسفر ولاستعادة ثقة المسافرين ومن ثم السياح

السيناريو المثالي

الأقنعة
ارتداء الأقنعة واغطية الوجه بشكلٍ سليم يقلص فرص انتقال العدوى

توعية المسافرين
إعلام المسافرين بواجباتهم وطمأنتهم بانه لا يوجد خطر العدوى على متن الطائرة او المنشأة السياحية

رفع القيود المفروضة على السفر الدولي
استئناف الرحلات على اساس اتفاقيات الخدمات الجوية بين الدول

التكنولوجيا غير اللمسية
تطبيق التكنولوجيا غير اللمسية لتقليص لمس الاسطح وتجنب انتقال العدوى

التباعد الإجتماعي
الإلتزام بالتباعد الاجتماعي داخل المطارات و المنشآت السياحية

الوقاية
تنفيذ تدابير لضمان عدم الإصابة بفيروس كورونا قبل البدء بعملية السفر وقبل الدخول الى المنشآت السياحية

تجنب الحجر الصحي عند الوصول
إذ أنه غير فعال في تقليص مخاطر العدوى

تدابير الأمن البيولوجي
على الحكومات أن تتخذ تدابير تتناسب مع مستوى خطر التعرض للإصابات

دور التكنولوجيا في إعادة إطلاق قطاع السياحة والسفر

اعتماد التدابير الصحية ليس كافيا لاستعادة واستئناف السفر الجوي

- لم يسبق وأن شهد العالم أزمة مماثلة لجائحة كورونا، حيث تأثرت جميع القطاعات بشكلٍ سلبي بسبب تداعياتها وكان لقطاع السياحة والسفر الأثر الأكبر من هذه التداعيات.
- حتى يومنا هذا، لم ينجح المجتمع الدولي في احتواء الفيروس على الرغم من تطبيق التدابير الصحية الوقائية. ذلك أن العديد من الدول تأخرت في الاستجابة لخطر الوباء، الأمر الذي أدى إلى أن تقوم الدول بإغلاق حدودها الجوية والبرية والبحرية ولا تزال 85 دولة تعتمد على إغلاق حدودها للحد من انتشار الفيروس.
- وعلى الرغم من قيام بعض البلدان برفع قيود الاغلاق التام عن المنشآت السياحية وفتح حدودها، الا ان القيود المفرطة المفروضة على السفر لم تحفز الطلب عليه وبالتالي اثرت سلبا على السياحة الدولية

الإعتماد على التكنولوجيا هو عمل أساسي لتجنب لمس الأسطح

- ان اعتماد تقنيات التعرف على الوجه والتكنولوجيا البيومترية من شانها تسريع العمليات المتعلقة بإجراءات السفر ودخول المنشآت السياحية
- يستطيع المسافرون، من خلال تطبيق تكنولوجيا غير اللمسية، باستخدام أنظمة تسجيل السفر الذاتي عبر استخدم هواتفهم الذكية، الأمر الذي يساهم بتجنب لمس الأسطح
- يستطيع زوار المنشآت السياحية إتمام إجراءات الدخول والدفع الآلي عبر هواتفهم الذكية
- تجميع بيانات المسافرين والسياح من خلال اعتماد استخدام النماذج الإلكترونية

أزمة كوفيد -19 تتيح فرصة حقيقية لإحداث تغيير جذري يشكل نهضة نوعية لقطاع السياحة والسفر. ان رقمنه الإجراءات من شانها ان:

تقلل من وقت الانتظار والإزدحام عند الاصطفاف

تحد من لمس الأسطح, مما يحد من انتشار الفيروس

تؤدي إلى زيادة رضا العملاء

تساعد في حسن تلقي وإدارة البيانات الأساسية والمعلومات الصحية للمسافرين والسياح الوافدين

إعتماد التقنيات غير اللمسية

المسافرون يتوقعون
تجربة سفر غير لمسية

تساعد التكنولوجيا غير اللمسية على تحقيق تجربة سفرٍ آمنة وسهلة عبر استكمال بعض العمليات المتعلقة السفر

التكنولوجيا بالفطرة

تغلغلت التكنولوجيا في السنوات الأخيرة الماضية حيث أصبحت جزءا لا يتجزء من حياتنا اليومية واحدثت تغييرات في نمط الحياة والسلوك اليومية أكثر من أي وقت مضى.

كما وفرضت التكنولوجيا واقعاً جديداً يكمن في رقمنة التعامل العالمي على كافة الأصعدة.

تطور المسافرين

إن نسبة الإعتماد على التكنولوجيا بين المسافرين والسياح تزداد بشكلٍ ملحوظ، حيث تضاعف معدل الأشخاص الذين يستخدمون البوابات الالكترونية او أنظمة التسجيل الذاتية في عام واحد.

اثبتت الدراسات المختلفة أن العملاء يلجؤون لاستعمال التكنولوجيا الجديدة، كالدفع الإلكتروني وتقنية الرمز الشريطي والبيانات المحفظة، بسرعة عند توفرها وأنهم يسجلون معدلات رضا أعلى عند القيام بذلك.

COVID-19 والوضع الجديد المستجد جراء فيروس كورونا

لقد عزز "الوضع الطبيعي الجديد" الذي أحدثه وباء كورونا التوقعات بشأن استخدام التكنولوجيا.

تكشف الدراسات الحديثة أن الغالبية الكبرى من العملاء بين مسافرين وسياح تتوقع اعتمادًا متزايدًا على تقنية التكنولوجيا غير اللمسية بالإضافة إلى زيادة الخدمات الذاتية.

74% من المسافرين قلقون بشأن الاصطفاف عند نقاط تسجيل الوصول أو الأمن أو مراقبة الجوزات أو الصعود إلى الطائرة

84% من المسافرين اكدوا أن الإعتماد على التكنولوجيا غير اللمسية سيؤدي إلى شعورهم بالمزيد من الأمان حيال السفرالجوي

74% من المسافرين يفضلون إستخدم التقنيات البيومترية على جوازات السفر أو بطاقات الصعود الورقية

65% من المسافرين قلقون بشأن تسليم الوثائق المتعلقة بالسفر لموظفي المطار

64% درجة الانخفاض المتوقعة للسياح الدوليين الوافدين في العام 2020 بسبب التراجع في قطاع السفر الجوي

الخلاصة والحلول اللازمة

الإقتصاد

التأثير	الإجراءات	الإصلاحات اللازمة
من المتوقع أن يصل مجموع الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 12.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2020	بلغ إجمالي الدعم المالي حتى الآن حوالي 9.0 تريليون دولار أمريكي	ما لا يقل عن 3.5 تريليون دولار أمريكي لتعويض الخسائر

السفر

التأثير	الإجراءات	الإصلاحات اللازمة
من المتوقع أن يصل إجمالي خسائر شركات الطيران إلى 419 مليار دولار أمريكي في عام 2020	بلغ إجمالي الدعم المؤكدة حتى الآن 126 مليار دولار أمريكي	ما لا يقل عن 293 مليار دولار أمريكي لتعويض الخسائر

السياحة

التأثير	الإجراءات	الإصلاحات اللازمة
من المتوقع أن تصل الخسارة الإجمالية في عائدات السياحة إلى حوالي 1.0 تريليون دولار أمريكي	لا يوجد إحصاء كمي للدعم المقدم لقطاع السياحة	تخصيص حزمة من الدعم المالي لقطاع السياحة لتعويض الخسائر

تعادل الخسائر الاقتصادية لقطاع السياحة والسفر 11.4٪ من إجمالي الخسائر الاقتصادية. ومع ذلك، فإن فقدان الوظائف في قطاع السياحة والسفر (والذي بلغ 197.5 مليون) يمثل حوالي 57.1٪ من إجمالي خسائر الوظائف المتوقعة في جميع أنحاء العالم.

الخلاصة والحلول اللازمة

الثقة بمنظومة السياحة والسفر

الوضع الحالي	التأثير	العلاجات اللازمة
• إختلاف تطبيق التدابير بين الدول • عدم توفر المعلومات اللازمة حول الإجراءات الصحية المتعلقة بالسفر أدى الى تقليص ثقة المسافرين، مما اثر على السياحة الدولية • فرض الحجر الصحي الإلزامي للوافدين،التعقيم المتكرر من دون داعي، وغيرها من الإجراءات المرهقة	84٪ من المسافرين غير واثقين بسلامتهم خلال مراحل السفر، أذ انهم ان لم يثقوا بالسفر لن يقدموا على السياحة	• اتباع الإرشادات الدولية • توعية المسافرين • إتباع تدابير تتناسب مع مستوى خطر التعرض للإصابات

0.01% من انتقال الفيروس حدث خلال مراحل السفر الجوي

2.9% من الإصابات بالفيروس كانت من المسافرين الوافدين

97.1% من الإصابات بالفيروس نتجت محلياً

التكنولوجيا

الوضع الحالي	التأثير	العلاجات اللازمة
• قام عددٌ من المطارات وشركات الطيران بالعمل على رقمنة بعض العمليات المتعلقة بالسفر من أجل خلق تجربة سفرٍ تتناسب مع احتياجات المسافرين • قام عدد من المنشآت السياحية برقمنة بعض إجراءات دخول واستخدام هذه المنشأة إضافة الى اعتماد تقنيات الدفع الالكتروني	• 65% من المسافرين قلقون بشأن تسليم الوثائق المتعلقة بالسفر لموظفي المطار • 84% من المسافرين اكدوا أن الإعتماد على التكنولوجيا غير اللمسية سيؤدي إلى شعورهم بالمزيد من الأمان حيال السفر • كما ان هنالك نسبة عالية أيضا تفضل استخدام التكنولوجيا ذاتها في إتمام إجراءات الدخول واستخدام المنشآت السياحية	• تبني الحكومات للتقنيات البيومترية المتطورة عند نقاط الأمن والجمارك ومراقبة الجوازات. • ان يقوم المعنيين بصناعة الطيران بوضع معايير دولية تسمح بدمج بيانات حجز المسافرين وبياناتهم البيومترية بحيث يصبح لكل مسافر رمز تعريفي موحد.